وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر- بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

محاضرات في مقياس الظاهرة الحضرية

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص علم الإجتماع الحضري

إعداد: د . جيماوي نتيجة

السنة الجامعية:2018/2017

الفهـــــرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	أ
المحور الأول : الإطار المفاهيمي للظاهرة الحضرية	20-3
1- مفهوم المدينة	3
2 - الظاهرة الحضرية الحديثة	7
3 - مفهوم التحضر	9
4 - مفهوم الحضرية	13
5 - مفهوم النمو الحضري	15
6 - مفهوم التنمية الحضرية	19
المحور الثاني: التحليل البنائي الوظيفي للظاهرة الحضرية وأهم اتجاهاتها النظرية	34-22
1- التحليل البنائي للظاهرة الحضرية	22
2- التحليل الوظيفي للظاهرة الحضرية	26
3- الاتجاهات النظرية للظاهرة الحضرية	27
المحور الثالث: أشكال التجمعات الحضرية	50-36
1- تصنيف المدن حسب الموقع	36
2- تصنيف المدن حسب الوظيفة	37
3- تصنيف المدن الحضرية حسب حجمها	39
4- تجمعات حضرية أخرى(توابع المدن)	41
المحور الرابع: السيرورة التاريخية لظهور المدن	59-52
1. مدن العصور القديمة	52

2. مدن العصور الوسطى	53
3. المدن في عصر التنوير وحتى الثورة الصناعية (1400-1800)	53
4. المدن والثورة الصناعية الحضرية منذ عام 1800م	54
5. الخلفية التاريخية للظاهرة الحضرية بالجزائر	55
المحور الخامس: مشكلات المدينة وآفاقها المستقبلية	67-61
1-النظرة المستقبلية للمدن	61
2-المشكلات المستقبلية التي تواجه المدن	63
3-خصائص المدن المستقبلية	65
المحور السادس: نماذج محلية وعالمية للمدن الحديثة	84-69
1- المدن الجديدة	69
2- المدن الذكية	78
3- المدن متعددة الوظائف	81
خاتمـة	86
قائمة المراجع	92-88

مقدمـــــــة

مقدمة:

تحظى الظاهرة الحضرية بأهمية بالغة من طرف الرواد الأوائل لعلم الاجتماع الحضري الذين جعلوا من إشكالية التحضر والحضرية والنمو الحضري وما يتعلق بها من إشكاليات أحد المواضيع الأساسية التي أقاموا بحوث ودراسات عليها، باعتبار الظاهرة الحضرية والمدنية مجالا ينجز بتفاعلات ومخبر غني بالظواهر الاجتماعية، ومن أجل فهم العديد من الظواهر المادية المتعلقة بالمجال الحضري ونموه وكذلك مختلف الأفعال والسلوكات الاجتماعية بالوسط الحضري وعبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الأوساط.وقد اهتم العديد من رواد علم الاجتماع الأوائل بالظاهرة الحضرية لما عايشوه في مجتمعاتهم من تطورات وتحولات كبرى للمدن وخاصة إبان الثورات التي عرفتها أوروبا آنذاك بحالة من الثورة السياسية (فرنسا) والثورة الفكرية، الثقافية (ألمانيا) إلى الثورة الصناعية (انجلترا) والتي كانت المدينة مسرحا لها، حيث تغيرت أنماط الحياة وتضخمت المدن وانتشرت حركة تمدين وصاحبها انتشار حركة تصنيع كبرى وظهور ظواهر اجتماعية مختلفة والتي صاحبها ارتفاع في نسبة الهجرة بكل أنواعها، كل هذه التغيرات والتحولات كانت من أهم الأسباب التي جعلت علماء الاجتماع يوجهون اهتمامهم بالظاهرة الحضرية.

إن هذه المطبوعة تتضمن مجموعة من المحاور لمقياس الظاهرة الحضرية في تخصص علم الاجتماع الحضري، ويحتوي هذا المحور على مجموعة من العناصر المحددة من المقرر الدراسي، ووفقا لما تقتضيه متطلبات التكوين الخاص بالسنة أولى ماستر علم اجتماع، وقد تناولت هذه المطبوعة مجموعة من المحاور يتضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للظاهرة الحضرية.

أما المحور الثاني فقد تضمن التحليل البنائي والوظيفي للظاهرة الحضرية واهم مداخلها النظرية.

ويبرز المحور الثالث أهم أشكال التجمعات الحضرية، أما المحور الرابع فيتناول السيرورة التاريخية لظهور المدن وعواملها المتعددة.

ويعرض المحور الخامس مشكلات وبعض أفاق المستقبلية للظاهرة للمدينة.

أما المحور السادس فقد تناول مجموعة من النماذج لمدن حديثة محلية وعالمية تم دراستها من طرف مجموعة من الدارسين في المجال الجغرافي والحضري والمعماري.

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للظاهرة الحضرية

1- مفهوم المدينة

2- الظاهرة الحضرية الحديثة

3- مفهوم التحضر

4- مفهوم الحضرية

5- مفهوم النمو الحضري

الإطار المفاهيمي للظاهرة الحضرية:

تمهيد:

لا شك أن للمفاهيم أهمية كبيرة جدا في الصياغة النظرية لعلم الاجتماع الحضري وبكل ما يحتويه من مجالات للدراسة من ناحية وتوجيه سير البحث والدراسة من ناحية أخرى، لأنه بدون تحديد مفاهيم أي دراسة لا يمكن للباحث الاستفادة من الأبحاث والدراسات المعروفة، إن لطرح المفاهيم دور كبير في تحديد الإطار النظري الذي يوجه الدراسة ويحدد مبادئها كما أن لها دورا في توضيح الرؤيا بأبعاد واقع الظاهرة الحضرية المجالية والاجتماعية والتاريخية وغيرها.

1- مفهوم المدينة:

نشير في البداية إلى أن المفهوم التقليدي للمدينة من الناحية الجغرافية قد زال بزوال أسوارها وحدودها، وهذا على الأقل من الناحية الجغرافية، بسبب ما طرأ عليها من توسعات وظهور ما أصبح يعرف بالإقليم الحضري، محتفظة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المبينة في خصائص الحضرية، وذلك باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن حاجة الإنسان إلى التعاون مع بني جنسه، هذا الاجتماع الذي يفضي مع التطورات والانجازات التي يحققها إلى ظهور المدن كخلاصة وكدليل على هذا التعاون وتنظيم الجهود. وسوف نتعرض إلى هذا الجانب عند تناول النظريات المفسرة لظهور المدن.

إن تعاريف المدينة الواردة في مؤلفات علم الاجتماع الحضري تمزج بين عنصرين أساسيين هما: العنصر الإنساني الاجتماعي والعنصر الجغرافي الفيزيقي، وكما يرى شومبار دولو بأنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثنائي للمدينة، من حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي ثقافي (محمد بومخلوف،2001، ص37).

فقد عرفها Yves grafmeyer في كتابه علم الاجتماع الحضري sociologie urbaine بأنها " في ذات الوقت رقعة جغرافية وسكان، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية، تجسيد لأشياء مادية، وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية. وهو نفس ما ذهب إليه R.Maunier في تعريفه

للمدينة حيث عرفها بأنها " مجتمع معقد قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها،أو التي عنصرها المجالي ضعيف كميا مقارنة بعناصرها الإنسانية ".(p8 1994 Yves grafmeyer).

وهكذا نلاحظ أن المدينة لا يمكن أن تكون أكثر من مجال فيزيقي وسكان يصنع كل منهما الآخر، فإذا كان المجال الحضري يرمز للعلاقات الاجتماعية الحضرية ويجسد ثقافة الإنسان على الأرض في شكل بنايات وهياكل مادية تؤدي وظائف معينة هو يرغبها أومن تحديده ، فإنها عندما تتشكل تكون بيئة خاصة تساهم في صنع ثقافة الإنسان ذاته فلابد من التكيف معها بعدما كان قد شكلها حسب إرادته الاجتماعية والثقافية .

وتربط المدينة علاقة قوية بمحيطها ، فلا يمكن أن تكون معزولة عن بيئتها ووجهتها ومجتمعها الشامل التي تشكل هي نفسها جزءا منه ، وان وظيفتها الداخلية مرتبطة بوظيفتها الخارجية، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تكون إلا مندمجة اندماجا كاملا مع بيئتها ومحيطها ومجتمعها (محمد بومخلوف،2001، ص37).

وإذا كنا بصدد وضع تعريف محدد للمدينة فنقول أن علماء الاجتماع وغيرهم من الباحثين في مختلف التخصصات، قد وضعوا لها مجموعة من الصفات والمواصفات، على نحو يحدد نمط وظائفها وخصائصها الحضرية، على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية تتسم بالمحلية وتنوع أساليب الحياة فيها.

فالمدينة كمجتمع محلي مفهوم يرتبط بالأطر الوظيفية والمورفولوجية للحياة اليومية، فإنه يمكن استخدامه في تدعيم السياقات الدلالية في تحديدنا لمفهوم المدينة، ولقد تعددت تعاريف الباحثين في تصورهم للمجتمع المحلي بناء على معطيات الشواهد الواقعية، أو حسب مواقفهم وتوجهاتهم النظرية، ومن أهم تلك التعاريف ما يلي:

أما في وصف فرديناند تونيز للمدينة فيذكر المجتمع الذي سماه بالرابطة أو المجتمع وهو مثال أو نمط مختلف للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بصفة تعاقدية والروابط غير الشخصية والنفعية بين الأفراد والعقلانية وسيطرة الفردية والمصلحة الخاصة ، إن تونيز يعني بالمجتمع أو الرابطة أو الطابع الرسمي فكلها أوصاف تدل على المدينة أو الحضرية .إن الأفكار التي أتى بها تونيز في كتابه "المجتمع المحلي والرابطة" 1887. احتوى بالملموس والمطلق تصور البدايات الأولى لعلم الاجتماع

الحضري، كما قدم الأساس المنطقي النظري لتعريفات الدراسات الحضرية التي ركزت بحوثها حول المدينة.

أما ماكس فيبر فيعتبر المدينة بيئة فيزيقية ولكنها أيضا تنظيم منذ البداية حول نمط معين من التبادل الاقتصادي، هكذا إذا نستنتج الأهمية القصوى التي أعطاها فيبر للجانب الاقتصادي وبالضبط الجانب التجاري، مع العلم أن سكان المدينة من المستحيل أن يحققوا اكتفاء ذاتيا هذا إذا ما قارناهم مع سكان الريف (السيد عبد العاطي السيد، 1997:ص ص 47-50).

إن جورج زيمل تحدث أن المجهولية هي الميزة الأساسية للوسط الحضري، فهي تقوم على علاقات اجتماعية منفصلة ومتباعدة ، فأفراد المجتمع يجهلون بعضهم البعض حتى وإن كانوا في علاقة الجيرة ، فالحياة بالوسط الحضري تتسم باستقلال أفرادها، فهم غالبا ما يتميزون بصفة الفردانية والنفعية، وهذا يرجع أساسا في نظره إلى حجم المدينة التي أثرت بشكل كبير في العلاقات الاجتماعية وجعلت الفرد أكثر وعيا بذاته وأكثر حرية لكنه في الوقت نفسه هو أضعف من ناحية العلاقة مع الأخر(مريزق مصطفى،2013/2012).

ومن ناحية أخرى يضيف روبرت بارك أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح ، مجتمعات محلية في المقام الأول (Benevolo,l 1993, p115).

يبدو من خلال هذين التعريفين أن مفهوم المجتمع المحلي،إذا ما ارتبط بالبعد الايكولوجي (المكاني) والبعد البشري (السكاني) والبعد التنظيمي، فهو يوازي مفهوم المجتمع المحلي الحضري الذي يعني في التداول العام وحدة مكانية، تعيش داخلها جماعات من الأفراد يخضعون إلى نظم وقوانين وتجمعهم علاقات وقيم مشتركة ويميلون إلى الانضمام نحو تنظيمات اجتماعية رسمية مختلفة.

وفي تعاريف أخرى يرى بعض الباحثين ضرورة ربط مفهوم المجتمع المحلي الحضري بالأساليب الحياتية الناجمة عن التفاعل اليومي والتي تشكل النمط العام للتنظيم الاجتماعي،ومن بينهم أموس هاولي بحيث يرى أن التجديد المكاني للمجتمع باعتباره منطقة جغرافية أو مساحة مكانية يشغلها مجموعات من الأفراد محاولة تعسفية في حق الصياغة المفاهيمية العامة للمصطلح، وإنه من الملائم

أن نشير في تعريفه إلى المشاركة في الإيقاع اليومي والمنتظم للحياة الجمعية على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي، ويعطي لسماته طابع الوحدة التنظيمية (maris robert, 2002, p52) .

وفي نفس الاتجاه يعرف تالكوت بارسونز المجتمع المحلي على انه جمع حشد من أفراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة سكانية واحدة كأساس لقيامهم لأنشطتهم اليومية (أحمد أمين أدم، 2011، ص46).

وهناك من يرى أن طبيعة المدن تختلف حسب طبيعة الأنظمة، إذ أن حال المدينة في دول العالم الثالث،يختلف عما هو موجود في الدول الصناعية الكبرى بسبب التوازن الاجتماعي وتضاعف عدد البطالين والثقافة البدائية، وهذا يشكل حاجزا أمام النمو الاقتصادي، مما يحتم ويلزم تعامل كامل بين عالم الاجتماع والاقتصاد لحل مشاكل الإنسان في السكن (Jean remy, 2000, pp108-109) .

وعرفت المدينة أيضا على أنها: تمثل قطب انجذاب لكل الفئات الاجتماعية، بما فيها المستضعفة باعتبارها تمثل مركز السلطة والمعرفة وفرصة للترفيه الاجتماعي بصورة عامة تمثل الرقي والمدنية(M,Cote,1993, P50) .

وفي الجزائر، تعتبر كتابة الدولة للتخطيط، كل تجمع سكني حضريا إذا كان الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة، بالاظافة غلى زيادة عدد السكان القادرين على العمل الغير زراعي، وفي مختلف الأنشطة على 1000 عامل (محمد السويدي، 1984، ص67).

حيث شهدت المدن في الجزائر تحولات مختلفة، تأثرت بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة،وشكل التقسيم الإداري للمدن محورا هاما في تنميتها عمرانيا واجتماعيا، حيث بلغ عدد الولايات15 ولاية سنة 1963 ثم ارتفع هذا العدد إلى 31 ولاية سنة 1974 ليصبح عدد الولايات 48 ولاية وعدد البلديات 1541 بلدية سنة 1985 (بشير التيجاني، 2000، ص31) .

ومما سبق يمكن أن نعرف المدينة بأنها عبارة عن تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة ارض محدودة نسبيا وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما، مما تمتاز بالتخصص والتعدد في الوظائف السياسية والاجتماعية

فيقول Yves chalas عنها ما يلي: المدينة دوما تدهشنا بتطوراتها، فهي لا تظهر دوما بما ننتظره منها، فيجب علينا دوما أن نقرأ ونحاول قراءتها حتى نتطلع إلى الأمل والمستقبل معها .(Yves chalas, 2000, p1)

ويعرف ابن خلدون المدينة بقوله إن المدينة والأمصار ذات هياكل وإجرام عظيمة وبناء كبير...، وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج اجتماع الأيدي وكثرة التعاون فلا ند في تمصير واختطاط المدن من الدول. (عماد مطير الشمري، 2015، ص422).

ويمكن وصف المدينة بشكل عام بأنها تركز لسكان يتميزون بطريقة للحياة واضحة من خلال أنماط الحياة والعمل، وتتميز المدينة باستعمالات أرض متخصصة بدرجة عالية،، وتنوع كبير لمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتستخدم الإمكانات والموارد في المدينة، بحيث تبدوا وكأنها آلات ومكائن في غاية التعقيد. (كايد عثمان أبو صبحة، 2010، ص41).

2- الظاهرة الحضرية الحديثة:

لا يوجد تعريف دقيق للظاهرة الحضرية وإنما توجد لها سمات وأبعاد ، وترتبط بالظاهرة الصناعية أو التصنيع الذي يعتبر من أهم سمات المجتمع المعاصر ، فالتحضر هو سمة مميزة للمجتمعات الصناعية المعاصرة ، وهذه الظاهرة تتمثل في ذات الوقت في نمو نسبة السكان المقيمين في المدن ، وفي زيادة عدد المدن الكبيرة ، وفي ظهور أقاليم حضرية .

ويعيش المجتمع المعاصر الظاهرة الحضرية بجميع أبعادها، وتتمثل في انتشار نمط الحياة الحضرية على نطاق واسع من المجتمعات الذي أصبح يشمل نسبة كبيرة من السكان، وتختلف درجة التحضر من بلد إلى بلد أخر رغم اتجاهها جميعها نحو هذا الوضع ، وقد بلغت ذروة التحضر في البلدان الصناعية الغربية ، مما يؤكد ارتباط الظاهرة الحضرية الحديثة بالظاهرة الصناعية .

ففي الجزائر انتقلت نسبة التحضر من 30% عام 1960 إلى حوالي 60% عام 2000 ، مع ملاحظة أن سكان المدن سنة 1960 توجد من بينهم نسبة هامة من السكان الأوروبيين لا نعلم مقدارها بالضبط لكون الجزائر كانت لازالت تعيش تحت طائلة الاحتلال الفرنسي في ذلك الوقت ، وهذا مما يؤكد أهمية التحضر الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة .

وتشير الظاهرة الحضرية إلى تزايد أعداد ونسب سكان المدن واتساع حجمها نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ونتيجة الزيادة الطبيعية (بوبكر حربوش،2017).

وعموما فان الظاهرة الحضرية الحديثة تتخذ عدة سمات وأبعاد يمكن تحديدها فيما يلي :

1- ارتفاع نسبة سكان الحضر حيث بلغت أقصاها في البلدان الصناعية والبلدان العربية الخليجية والذين تجاوزت نسبتهم 90%

2- انفجار المدن إلى أطرافها وضواحيها، وتجاوز حدودها التقليدية، واكتساحها للمساحات المحيطة بها في جميع الاتجاهات، وعدم التحكم في مجراها، وظهور ما يسمى بالإقليم الحضري والمدن المليونية، هذا الوضع الذي لم تعرفه البشرية قبل الثورة الصناعية.

3- تعميم نمط الحياة الحضرية على نطاق واسع من المجتمع ، وانتشار الأفكار وأساليب الحياة الحضرية خارج حدود المدينة ونطاق التجمعات السكانية الحضرية نحو القرى والمناطق الريفية بسبب تطور وسائل المواصلات التي سهلت كثيرا حركة السكان بين المناطق الريفية والحضرية فيما يعرف بالعلاقات الريفية الحضرية وتمدن المدن ، وذلك إلى جانب أن أهل الريف تربطهم معاملات كبيرة بالمدن من حيث العمل والتعليم والتسوق وقضاء مختلف الأمور الإدارية ، بحيث أصبحت حياتهم لا تستقيم إلا بمراجعة المدن والخضوع إلى مواعيد ونظام العمل السائد فيها ، كل ذلك يترك أثارا على نمط حياتهم وعلاقاتهم .

4- النمو المتسارع للمدن في العدد وفي الحجم في وقت قصير ، حيث حققت بعض المجتمعات تحضرا عاليا في وقت قصير ، وهو تحضر غير تدريجي ، الأمر الذي أوقع الحياة الحضرية في ارتباك كبير وادخل المدن في أزمات متعددة الأوجه ، بسبب عدم الانسجام بين الدينامية الديموغرافية والاجتماعية من ناحية، والدينامية التخطيطية والتسييرية والاقتصادية للمدن من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية خطيرة تهدد الحياة الاجتماعية الحضرية وتعرقل عملية التنمية.

يبدوا انه من الصعب في عصرنا الحالي التعريف بفكرة الظاهرة الحضرية تعريفا دقيقا، إلا من ناحية التركيب المرفولوجي ولا من حيث المفهوم ففي الماضي كانت فكرة المدينة تتعارف بشدة مع فكرة الريف خاصة في أوروبا القارية وفي جميع بلدان أسيا الجنوبية والشرقية وشمال إفريقيا أي في

جميع أنحاء العالم التي كانت مسرحا لحروب مخربة والتي ما كان بها حكم مركزي محكم التنظيم وتقاليد البناء لمواد صلبة تسودها الحجارة التي ظلت قائمة عبر مراحل التاريخ المتلاحقة كما هو الحال في بعض الإمبراطوريات الهندية في العالم الجديد ما إن ظهر مفعول التطور التقني والنمو الديموغرافي إلى جانب التغيرات التي طرأت على شروط المجابهات العسكرية وهي عوامل صارت تمارس تأثيرها الفعال حتى أخذت المدن تمتد إلى خارج أسوارها القديمة يضاف إلى ذلك صفة النقل الحديث التي مكنت من الجمع بمكان واحد كل الموارد الغذائية الضرورية ولجمع غفير من السكان وكذلك الموارد الأولية المختلفة وازدهار الصنعة فزاد عدد سكان المدن التي تنوعت في أشكال مختلفة لها وسائل نقل جماعية وفردية تزداد تطورا يوما بعد يوم. (جاكلين بوجو قارني، 2012، ص ص09-10).

فالنمو الحضري هو عملية انبثاق لعالم حديث تسود فيه المدينة وتسيطر عليه أفكار المدينة وينبغي أن نفرق بين العمليتين الرئيسيتين للنمو الحضري وهي:نمو المدينة والتحضر.

فنمو المدينة هو عملية مكانية و ديموغرافية تدل على تزايد أهمية المدن كمناطق تركز سكاني في مجتمع معين،ويحدث ذلك عندما يتغير توزيع السكان من ساكني القرى والأرياف إلى ساكني المدن. (جاكلين بوجو قارني، 2012، ص9).

3- مفهوم التحضر:

يشير المعنى العام للتحضر إلى: أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية.(فوزي رضوان العربي، 1985، ص137-138).

كما يشير التحضر urbanisation إلى ما يعرف بالعملية process ، وارتبط بعدة معاني، منها الإشارة إلى حركة السكان من المناطق الحضرية ، وما يتبع ذلك من زيادة عدد السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية. ومنها أيضا إلى انتشار أنماط السلوك

وأساليب الفكر الحضرية، وبالتالي انتشار وسائل الاتصال ،والدور الذي تلعبه في نشر الثقافة الحضرية إلى جوانب الريف(حسين عبد الحميد أحمد رشوان ،2005: ص 21).

فرغم بساطة هذا التعريف فانه يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي:

1 . الحراك الجغرافي للسكان.

2 . التمركز السكاني في المدن.

3 . التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.

4 . التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية.

5 . الاتجاه نحو الفردية.

مع الإشارة إلى أن التحول في العلاقات الاجتماعية من الطابع الأولى إلى الطابع الثانوي ومن الروح الجماعية إلى الروح الفردية، شيء نسبي وتتحكم فيه عوامل عديدة متفاعلة تنظيمية وثقافية وإيكولوجية، ولا يحدث بصفة آلية مع التحول إلى الإقامة في المدن.

وبهذا الصدد يجب أن نشير إلى المقاييس المحددة للتجمع الحضري والريفي والتي تختلف باختلاف البلدان، فمنها من تعتمد في ذلك على معايير الإدارية للتجمع، ومنها من تعتمد على المعايير المهنية والاقتصادية، ومنها من تعتمد على المعايير الديموغرافية الإحصائية، وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر اعتمادا في تصنيف التجمعات السكانية عند الرجال الإحصاء في التعدادات السكانية. ولذلك فان التجمع الحضري في أمريكا هو ما زاد عدد سكانه عن (2500) نسمة، في حين أنه (2000) نسمة في كل من تركيا وفرنسا واستراليا وألمانيا، (1500) نسمة في ايرلندا، و(1000) نسمة في كل من كندا وفنزويلا وشيلي، و(5000) نسمة في كل من الهند وبلجيكا وغانا واليونان وهولندا، و(11.000) نسمة في مصر، و(12.000) نسمة في روسيا، و(30.000) نسمة في اليابان، و(40.000) نسمة في كوريا، و (200) نسمة في فنلندا والسويد(محمد بومخلوف،2001، ص23،24).

مع الإشارة إلى أن معظم علماء الاجتماع لا يوافقون على المقياس الإحصائي، فضاحية مدينة كبيرة مثلا هي اقرب إلى الحضر، حتى وان كان عدد سكانها لم يبلغ الحد المطلوب إحصائيا من تجمع سكاني زراعي يبلغ عدد سكانه الحد المطلوب إحصائيا.

ودون الخوض في التعاريف النظرية العديدة للتحضر فإننا من الناحية الواقعية الامبريقية يمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر وذلك في ضوء العمليات الاجتماعية التي تصاحبه ، وتتمثل في المعنى الجغرافي و الديموغرافي والايكولوجي والتنظيمي والسوسيولوجي .

1- <u>المعنى الجغرافي:</u> يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري وغير ذلك، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية .

2- **<u>المعنى الديموغرافي:</u>** يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما : النمو السكاني الطبيعي للتجمع ، والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة ، وبالنسبة لقسم السكان في هيئة الأمم المتحدة فان التحضر هو " نمو السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية " وهذا يعني أن التحضر يأخذ المعنى الديموغرافي في الأساس طالما يعتمد على نسبة سكان التجمعات الحضرية بالنسبة لمجموع السكان عامة .

3- **<u>المعنى الايكولوجي:</u>** يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها ، وتوسع حجم المدينة وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة ، حيث ينتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة تتميز بعلاقات جوار خاصة وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر ، كما تتميز بالتباين الشديد والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية ، وهكذا فان التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة(محمد بومخلوف، 2001، ص25،26).

4- **<u>المعنى التنظيمي:</u>** المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية من اجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري ، وابرز مظهر

تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين ، حيث تسهر عليه تنظيمات قائمة بذاتها ، وهذا التحول في نظام الضبط الاجتماعي يسير جنبا إلى جنب مع التحول في نظام العلاقات الاجتماعية بسبب التحضر والبيئة الحضرية التي تنتشر فيها العلاقات الثانوية وتنحصر العلاقات الأولية في نطاق ضيق (L'école de Chicago ,1984, p177).

5- **المعنى السوسيولوجي:** يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجلية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري ، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري قربت أو بعدت تترك أثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي القسري والتطوعي ، كل ذلك يحدث نمطا جديدا تماما من العلاقات والسلوكيات والتصورات والذهنيات ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها .(محمود بومخلوف،2001، ص27).

أما « lampard » فقد توصل إلى مجموعة من نماذج للتحضر عاشتها دول العالم وهي:

1- **التحضر البيدائي:** وهو عبارة عن محاولات متكررة من طرف الإنسان للعيش في المراكز الحضرية والتكيف مع البيئة الفيزيقية والاجتماعية.

2- **التحضر المتميز:** ويمثل مرحلة اكتمال المدن من حيث وظائفها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على المجتمع الحضري، حيث انتشر هذا النوع من التحضر بصورة عامة في المراكز العمرانية في العالم، غير أنه كان واضحا، بالنسبة للمدن ذات النشأة الأولى.

3- **التحضر الكلاسيكي:** وهو يمثل ظاهرة التمركز السكاني في المدن الرئيسية بسبب القيود والعراقيل العديدة التي تعرضت لها تلك المدن حول نمو سكانها.

4- **التحضر الصناعي:** وهو يجسد مرحلة انتقال السكان للأماكن المجاورة للمدن وغيرها من أجل الإقامة والعيش فيها بسبب البحث عن فرص العمل في المجالات الصناعية، وذلك لتحسين مستوياتهم المعيشية وارتفاع دخولهم من خلال العمل في المشاريع الصناعية. (أحمد بوذراع، 1997، ص138).

ويعني التحضر التمركز النامي للسكان في المدن والتجمعات الحضرية، وللتفصيل أكثر عندما نتحدث عن التحضر بالمعنى الاجتماعي، فإنه يشير إلى نمو وزيادة عدد الذين يستفيدون من الفرص التي تتيحها المدن أو أي تجمع حضري من وسائل الاتصال الحديثة ووسائل النقل السريعة، ويحدد محمد كيلاني مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

- حجم السكان في رقعة معينة هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر ،بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.

- التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.

- هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضهم البعض.

- التحضر يعني: التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم ، والسلوك والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه عملية تركز سكاني يتم بوسيلتين:

1- زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية

2- نمو حجم التجمعات السكانية (زناتي جلول، النمو الحضري وانعكاساته على النمو الحضري، 2015، ص17،18).

4- مفهوم الحضرية:

يرجع الفضل في تحديد مفهوم الحضرية إلى "لويس ويرث " الذي عرفها بأنها نمط أو أسلوب حياة في مقاله الشهير المنشور عام (1938) بعنوان : "الحضرية نمط حياة " حيث يرى أن ايكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات وعلاقات تنتج عنها سلوكات وذهنيات تطبع حياة الفرد الحضري وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه يطلق عليها الثقافة الحضرية .

- ويصف المقال الذي قدمه ويرث التحضر بأنه يؤدي إلى تغير أساسي في طبيعة ونوعية العلاقات الإنسانية بسبب ازدياد حجم المدن وكثافتها وتباين المجموعات البشرية فيها ، كما يؤدي إلى اختفاء

الجماعات الأولية تاركة مكانها الجماعات الثانوية والمتخصصة ، حيث يصبح سكان المدينة المتكيفين اقل اعتمادا على الجماعات الأولية كالعائلة والحي ، وان التحضر الذي ينتج جميع هذه الآثار يتوافق مع عملية التصنيع .(Rémy jean et voye Liliane, 1990, p339)

وهكذا فان الحضرية هي خلاصة للتحضر ، أي حصيلة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الحضرية الناتجة عن الإقامة في المدينة التي تؤدي إلى إنتاج ثقافة خاصة بالبيئة الحضرية ، وتكتسب أنماط الحياة الحضرية بالتدريج ويحدث التكيف الحضري تدريجيا ، وإذا ما تم اكتساب أنماط الحياة الحضرية فان العقلانية تصبح من أهم السمات التي تميز ساكن المدينة .

ويتفق كل من "زيمل "و "سور وكين " و"زيمرمان" على هذا التعريف مع ويرث ، حيث أجمعت محاولات هؤلاء العلماء على الخصائص التالية للحضرية :

– تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل.

– ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني)

– الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد .

– انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.

– الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي . (Chombart de lauwe, 1965, p10).

وما يجب الإشارة إليه هو أن هذه الأفكار حول الحضرية كان لها دور كبير في علم الاجتماع الحضري التطبيقي، أي في التخطيط الحضري ورسم السياسات الحضرية، من حيث سياسات الإسكان

واستخدامات الأرض وتحديد نطاقات المدينة وأحيائها وتحديد حجم المدن وغير ذلك من السياسات الحضرية، وذلك من اجل تحقيق الاندماج الحضري .

5- مفهوم النمو الحضري:

يشير إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلومتر المربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا والمهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي، وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الايكولوجية والثقافة التي تؤدي إلى تنمية المدن.

وعليه يبدوا انه على مستوى مدينة أو مركز حضري فإننا نعبر عن نمو المدينة وتوسعها سكانيا وعمرانيا باستخدام مصطلح النمو الحضري، وعلى مستوى منطقة أو جهة أو دولة فإننا نتحدث عن ظاهرة التحضر، أي نمو وازدياد عدد السكان الذين يقطنون المدن وزيادة عدد هذه المدن والتجمعات المصنفة كمراكز حضرية، على هذا النطاق الأوسع وذلك حسب معايير تختلف من دولة لأخرى. (زناتي جلول، 2015، ص 18،19).

يعني زيادة سكان المدن وما يصاحبها من تغيرات تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والفيزيقية المختلفة وكذا حركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم داخل المجال الحضري بمركزه ومحيطه وأن ترابط هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري .

والنمو الحضري الخاص بالشق الديموغرافي تكون زيادة السكان في ناتجه عن ارتفاع في الخصوبة أو الهجرة بنوعيها داخلية وخارجية . (عبد العزيز بودن ، نوفمبر 2001: ص 29).

2 – محددات النمو الحضري:

يواجه نمو بعض المدن محددات أو معوقات تقف حائلا أمام استمرار توسعها بما يتلائم وزيادة نموها السكاني وتلبية حاجاتهم . ويمكن تعريف المحددات أو المعوقات بأنها كل عائق طبيعي أو

بشري يعترض النمو العمراني للمدينة ويحتاج إلى كلف إضافية للتغلب عليه . وعلى العموم هنالك نوعين رئيسيين من المحددات طبيعية وبشرية ، كما يمكن تقسيمها حسب مسبباتها إلى ما يأتي :

2-1-المحددات الطبيعية : وتشمل ما يأتي :

أ-طبوغرافية الموقع :

تتضمن بعض مواقع المدن تضاريس متنوعة من جبال ووديان وأحواض تحول دون استمرار نمو المدينة .

ب-المسطحات المائية والأنهار:

تحول المسطحات المائية من المحيطات والبحار والخلجان والبحيرات دون نمو العمران في تلك الاتجاهات.

ج-الأراضي الزراعية :

تعد الأراضي الزراعية المستغلة بالبساتين وأشجار الفواكه والمحاصيل الأخرى من معوقات التوسع العمراني وخاصة في الدول التي تكون فيها مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة. (خلف حسين علي الدليمي ،2002 ،ص 123-125).

د-الغابات :

تمثل الغابات التي تقع بالقرب من المدينة معوق لتوسعها وذلك لأهميتها في مجالات عديدة .

هـ-المستنقعات والأراضي المنخفضة:

إن انتشار المستنقعات والأراضي المنخفضة التي تتجمع فيها المياه في مواسم الأمطار تعد من معوقات نمو المدن .

و- مناجم المعادن ومواقع الموارد الطبيعية المختلفة:

مثل النفط والكبريت والصخور والرمال .

ز- مناطق الطمر الصحي :

تعد مناطق تجميع النفايات قديمة أو حديثة من المناطق التي لا تصلح لإقامة المنشآت العمرانية الثقيلة فوقها ، حيث تتعرض تلك النفايات إلى التفاعل والتحلل بمرور الزمن مما يجعلها ذات تكوينات هشة ويزيد من ذلك زيادة الرطوبة ، فتأخذ تلك المواقع بالهبوط بشكل بطيء فيظهر ذلك واضحا في تشقق جدران الأبنية .

2-2-المحددات التكنولوجية (الفنية) :

وهي محددات تسببها شبكات الخدمات العامة (ماء ، كهرباء ، مجاري ، هاتف) وأنظمة النقل، إذ تعد المدينة نظام حضري يؤدي وظيفته ويتطور بشكل يتناسب مع البنية التحتية التي تم تصميمها لخدمة سكان المدينة لذا تكون متوفرة ضمن حدودها ، لذلك أي توسع مستقبلي سيواجه مشكلة توفير تلك الخدمات .

2- 3-محددات هيكلية :

وهي ناتجة عن وجود مناطق مشيدة قديمة تمثل هيكل المدينة العمراني القائم ، وخاصة وسط المدينة والذي يتحول إلى عائق لتوسع المدينة مستقبلا ، وخاصة مركز المدينة المحاط بأبنية للخدمات المختلفة والتي يتطلب التوسع نحوها إزالتها .

2-4-محددات وظيفية (استعمالات الأرض الحالية):

أ-المواقع الصناعية :

تقف تلك الصناعات حائلا أمام استمرار توسع المدينة خاصة إذا كانت تحتل مساحة واسعة ربما تكفي لتوسع المدينة لمدة عشر سنوات قادمة .

ب-المقابر :

إن مواقع المقابر عند أطراف المدينة بحيث يسهل الوصول إليها وتكون ذات مساحة واسعة لذا تتحول بعضها إلى محددات لتوسع المدن في تلك الاتجاهات.

ج-الاستعمالات الخاصة :

وتشمل المعسكرات والأبنية الأمنية والمفاعلات النووية والتي تحتل مساحات واسعة مع محرماتها تمنع المدينة من التوسع نحوها .

د-المواقع الأثرية :

تتضمن بعض المدن أبنية قديمة تمثل شواهد حضارية وثقافية لسكان تلك المنطقة في ذلك الوقت والتي يجب المحافظة عليها وعدم إزالتها لذا لا يمكن أن تتوسع المدن نحو تلك المناطق .

هـ-السداد الترابية :

تقام حول بعض المدن التي تقع قرب الأنهار سداد ترابية لحمايتها من أخطار الفيضانات وتكون على مقربة من عمرانها من جهة النهر وتحول تلك السداد دون توسع المدينة في تلك الاتجاهات .

و-محددات خطية : وتشمل ما يأتي :

1-خطوط سكة الحديد وما تتضمنه من منشات تعد من معوقات التوسع .

2-طرق المرور السريع والطرق الخارجية .

3-خطوط الضغط العالي للكهرباء . (خلف حسين علي الدليمي ،2002 ،ص 127-128).

2-5-محددات خدمية (خدمات اجتماعية) :

وتعني خدمات التعليم والصحة والترفيه والتي تم تصميمها بما يتلائم وحاجة سكان المدينة ، فعند حدوث زيادة سكانية مع ثبات تلك الخدمات يشكل ذلك ضغطا عليها فيقلل من كفاءتها وعلى حساب سكانها الأصليين .

2-6-محددات أخرى : وتشمل ما يأتي :

أ-نوع ملكية الأرض :

تعد ملكية الأرض الخاصة من معوقات توسع المدن على بعض المناطق رغم صلاحيتها لذلك ، إذ يحتاج تملك الأرض إلى مبالغ كبيرة لا تستطيع الدول الفقيرة من دفعها لمالكي الأرض.

ب-تدخل الدولة وسياستها الاقتصادية والتخطيطية :

تسعى بعض الدول الاشتراكية إلى الحد من النمو المفرط للمدن ، في حين تسمح الدول الرأسمالية بذلك ، وتحاول بعض الدول التوجه نحو التوسع العمودي والحد من التوسع الأفقي . وهذا لأهداف اقتصادية . (خلف حسين علي الدليمي ،2002: ص ص128-129).

6- مفهوم التنمية الحضرية:

يستوجب تفسير التنمية الحضرية الإجابة عن تساؤلات تدور حول أماكن المناطق الحضرية، وكيف تنمو المدن وتتغير؟ وما هو البناء الأساسي لشكل المنطقة الحضرية ومكوناته؟ .

تعد التنمية الحضرية عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها .

وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10,000 نسمة، واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على أسس قرابية. وفي ضوء هذا فالتنمية الحضرية هي عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية والايكولوجية والثقافية التي تؤدي إلى تنمية المدن .

وتعني التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعترى المدينة. وتشمل هذه التغييرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة، وإنشاء الشوارع والأحياء، وغرس الأشجار. (حسين عبد الحميد رشوان، 2004: ص 17) .

وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى . (محمد عبد الفتاح محمد ،2002 :ص186) .

وترى منال طلعة محمود أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين ، وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا و اجتماعيا . (منال طلعت محمود ،2001 : ص71) .

ويعرف " حسين عبد الحميد رشوان " التنمية الحضرية أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ،والتغيير الموجه الذي يعتري المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية ، والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية ، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض. (محمد عبد الفتاح محمد،2002 ، ص 188).

المحور الثاني:

التحليل البنائي الوظيفي للظاهرة الحضرية وأهم اتجاهاتها النظرية

1- التحليل البنائي للظاهرة الحضرية

2- التحليل الوظيفي للظاهرة الحضرية

3- الاتجاهات النظرية للظاهرة الحضرية

التحليل البنائي الوظيفي للظاهرة الحضرية وأهم اتجاهاتها النظرية:

التمهيد :

إن التحليل البنائي للظاهرة الحضرية يشير في تناولها من حيث عناصرها البنائية المكونة والمشكلة لها سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو شخصية ، والصفات والخصائص المميزة لكل هذه المكونات وطبيعة العلاقة التي تربط هذه العناصر ، أما التحليل الوظيفي في الدراسات الحضرية فيشير لعملية التفاعل الحاصلة بين تلك المكونات البنائية للظاهرة ، والعلاقات الوظيفية التي تربط هذه الظواهر ببعضها ، والتي تربطها بالبيئة الحضرية من ناحية والعلاقة الوظيفية التي تربط المجتمعات المحلية الحضرية بالمجتمع العام من ناحية أخرى . وبهذا يتكامل التحليل البنائي والتحليل الوظيفي لتحقيق الفهم السليم والكامل للظاهرة الحضرية في المجتمع ، كما تعدد الاتجاهات النظرية والتفسيرية للظواهر الاجتماعية الحضرية والتي حددت بخمسة اتجاهات نظرية أساسية .

1- التحليل البنائي للظاهرة الحضرية:

إن تقديم تحليل بنائي للظاهرة الحضرية يتعين علينا تناول أبعاد النمو الحضري، وتأثير المدينة على الريف المحيط بها، ثم الانعكاسات التي أحدثتها المدينة على المجتمع الإنساني بوجه عام، إن المدينة هي في نهاية الأمر تلخيص لنضال الإنسان في مواجهة الطبيعة وما يتصل بذلك من إخفاق ونجاح، وإذا ما تأملنا الحضارات الإنسانية بمختلف أشكالها ومراحلها، لاحظنا ارتباطا موجبا واضحا بين ضخامة الإمبراطوريات وكبر حجم مدنها، ويجب أن نستثني من ذلك الحضارات القديمة التي كانت فيها التكنولوجيا ما تزال بدائية كما هو الحال بالنسبة لحضارة ما بين النهرين، وبتطور التكنولوجيا أصبح بالإمكان زيادة عدد سكان المدن بسبب زيادة القدرة على إنتاج الطعام ونقله من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية. (السيد الحسيني ،2000 ،ص40-41).

وأن معظم المدن في كل العصور قد عرفت الحاجة إلى الدفاع والحماية من أخطار الغزوات القبلية أو الأسرية أو الإقليمية حتى أن ممفورد قد ذهب إلى أن المدن لا تفهم تاريخيا إلا كأماكن للحماية، وأن عامل المنعة والعزلة لا الاتصال والحركة هو الأساس فيها، والواقع أن التكنولوجيا الحربية قد أسهمت في تغيير القيمة التكتيكية لمواقع المدن الحربية، فالأكروبول في الوقت الحالي هدف ثمين للغارات الجوية أكثر منه برجا للمراقبة.

وباختصار فلقد أتاحت فرصة التجمع في مجتمعات كبيرة الحجم تطوير أساليب دفاعية عديدة مما كان سببا في ظهور المراكز الحضرية المبكرة، والواقع أن المدينة منذ فجر تاريخها قد لعبت دورا هاما في تطوير وسائل الاتصال وتبادل السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة ، ومعنى ذلك أن المدينة قد ساعدت على تكثيف النشاطات التجارية.

ولقد أوضح ديكينسون أن المدينة التجارية قد تحولت من مرحلة السوق التجاري إلى مرحلة التجارة الإقليمية حتى وصلت إلى مرحلة التجارة العالمية، ومعنى ذلك أن الفائض والحاجة والنقل قد شكلت العناصر الأساسية للدور التجاري الذي لعبته المدينة في الحضارات المختلفة برغم اختلاف أبعاد هذا الدور باختلاف مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي،، أما إذا انتقلنا إلى العصر الحديث وجدنا المدن المعاصرة تسهم بدور هام في تدعيم الاتصال بمختلف أنواعه وأنماطه، فلقد أوضحت دراسة حديثة أن مراكز وسائل الاتصال الحديثة (كالراديو والتلفزيون وآلات الطباعة...) تميل إلى التركز في قطاعات محدودة من المدن. (السيد الحسيني ،2000 ،ص41-42).

والمؤكد أن العلاقة بين الدين والمدينة علاقة قديمة وثيقة، وليس أدل على ذلك من أن الدين كان عاملا أساسيا في نشأة كثير من المدن، فالمدن المصرية القديمة كانت ذات صبغة دينية وفي العصور الوسطى الأوروبية لم تفلت مدينة تقريبا من الأصل الديني، بل أن الذي حفظ تقاليد أوربا خلال هذه العصور وأعاد بناءها بعدها هي الكنيسة، وحتى الآن لا يزال الأساس الديني هو معيار التفرقة بين أحجام المدن المختلفة في انجلترا ، ويعد الإسلام من أكثر الأديان تشجيعا للنمو المدن، حتى ان بعض الباحثين قد ذهبوا إلى أنه قد أسهم في ظهور المدن بدرجة أكبر من المسيحية.

لقد تحول اسم "يثرب" بعد الإسلام إلى "المدينة" وهي اسم علم واسم نوع معا، وكان المسجد أول أساس يقام في "المدينة" الإسلامية الجديدة،ومن كل هذا نجد أن المدينة مدينة للدين بأصولها في كثير من الأحيان، وأن الشيوخ والأنبياء وليس فقط الملوك والحكام وإذا كانت المدن القديمة قد شكلت مركزا دينيا هاما، فإنها قد شكلت في نفس الوقت مركزا ثقافيا أساسيا.

وإذا كانت التغيرات العالمية الجديدة قد حدت من الدور السياسي الهائل الذي كانت تلعبه العواصم، إلا أن وسائل الاتصال الحديثة قد حولت العالم مرة أخرى ليصبح أشبه ما يكون "بقرية

كبيرة"وإن كنا ما نزال نشهد وجود "عواصم عليا" تتعدى حدود دولها السياسية كما هو الحال بالنسبة لمدينتي واشنطن وموسكو. (السيد الحسيني ،2000 ،ص43-44).

ومن خلال دراسة الدور الذي لعبته المدن في تدعيم الإمبراطوريات والدول، ويمكننا تفسير تأثير البناء السياسي على النمو الحضري، لقد كانت المدن تمثل أعظم الوسائل التي مكنت التنظيم السياسي التقليدي من تدعيم قوته وفرض نفوذه ، وكذلك فإن المدن لا تستطيع بدورها البقاء دون دعم حقيقي من النظم السياسي، إذ أنها لا تعدو أن تكون نسقا فرعيا يحصل على الطعام والمواد الخام من المناطق الريفية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا استطاعت الحكومة المركزية التوصل إلى صيغة متطورة تمكنها من الحصول على الفائض الاقتصادي من المناطق الزراعية، وأساليب متنوعة ومتعددة تبدأ من التأثير الإيديولوجي على الفلاحين حتى اللجوء إلى القوة والعنف ، وفي كثير من الأحيان كانت الصفوة الحاكمة تلجأ إلى حل هذه المعضلة بتملك واحتكار الأرض الزراعية والاستعانة بالأقنان في فلاحتها حتى تضمن وصول الفائض الاقتصادي إلى المدن، ومن هنا تبدو العلاقة المبكرة الواضحة بين الملكية الزراعية والسلطة السياسية.

ففسر لنا ذلك الإسهام الذي قدمته التجارة للنمو الحضري، أن أعظم التجمعات البشرية هي بلا شك ما يرتبط بالتجارة، والمدينة التجارية تجذب إليها النشاطات المتعددة كالحربية أحيانا، وكالإدارية غالبا وكالصناعية أخيرا والواقع أن المدينة التجارية تستند إلى اعتبارات جغرافية هامة لأنها تمثل نقطة تقاطع على طريق حركة.

وإذا كانت المدينة تدين بالكثير للدين والسياسة والتجارة في نموها وازدهارها، إلا أن دينها للصناعة أفدح خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا الثورة الصناعية وما أحدثته من تحولات اجتماعية، وعلى الرغم من أن الصناعة البدائية التي كانت قائمة خلال العصور الوسطى لم تخلق مدنا صناعية قائمة بذاتها كما فعلت التجارة بالنسبة للمدن التجارية، إلا أن تغلغل الصناعة في الحضارة الحديثة قد خلق مدنا متخصصة تبدأ بالتخصص في إنتاج المواد الخام حتى التخصص في تصنيع سلعة إنتاجية واحدة، وهناك أمثلة عديدة توضح هذا التخصص الإنتاجي الحضري،فديترويت عرفت بصناعة السيارات، وبوسطن بصناعة الأحذية، ويوركشير بالصوفيات، ولانكشير بالقطنيات، ومثل هذا يمكن أن يقال عن كثير من مدن العالم. (السيد الحسيني ،2000 ،ص ص45-47).

ولا نستطيع فهم الدور الحضاري الذي لعبته المدينة خلال تاريخها دون تبني منظور بنائي يمكننا من فهم العلاقات البنائية بينها وبين الريف، وتتخذ هذه العلاقات أنماطا متعددة، فهناك العلاقات الإدارية التي من خلالها تلعب المدينة دورا إداريا هاما بالنسبة للريف، وبقدر حجم المدينة ونفوذها بقدر ما تتمتع به من مكانة إدارية بالنسبة للمناطق الريفية المحيطة بها، وإذا ما تناولنا العلاقات الثقافية وجدنا المدينة بالنسبة لإقليمها الريفي تمثل المدرسة والمعهد والجامعة، بل إننا قد نستطيع القول بأن ثمة علاقة موجبة قوية بين حجم المدينة ومستوى التعليم فالمدن الكبرى هي موطن الجامعات، والمدينة بعد ذلك هي المسرح والسينما والملهى والنادي وكل ما يتصل بالخدمات الثقافية الحضرية.

كما يمكننا التعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المدينة والقرية إذا ما تناولنا التفاعل الاقتصادي بينهما، إن الريف كما يقول شابو هو مطعم المدينة الفسيح، وهو بهذا المعنى مصدر التغذية والتموين، وخلال السنوات الأخيرة أبدى بعض الدارسين اهتماما بما يمكن أن نطلق عليه زراعات المدن أو زراعات الضواحي التي تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات الغذائية الحضرية.

وخلال السنوات الأخيرة شهد علم الاجتماع اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين التحضر والنمو الاقتصادي ولا يعنينا هنا استعراض الكتابات المختلفة التي تناولت هذه القضية، بقدر ما يعنينا التعرف على الدور التاريخي والمعاصر الذي لعبته المدن في تحقيق التقدم الاقتصادي والتغير الثقافي، وحينما يناقش علماء الاجتماع والاقتصاد التنمية الاقتصادية يبدو التصنيع أحد الوسائل الأساسية لتحقيقها، مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات التحضر سواء بارتفاع عدد السكان المدن القائمة أو بإنشاء مدن جديدة. (السيد الحسيني، 2000، ص ص 50-52).

2- التحليل الوظيفي للظاهرة الحضرية:

أما التحليل الوظيفي للمدينة فقد أوضح نماذج متمايزة للمدينة حيث صنفت المدن في ضوء وضيفتها عند مارسيل ايروساي إلى:

- مدن إدارية وهي تضم مدن العواصم والمركز
- مدن الدفاع وتضم المدن العسكرية
- مدن ثقافية وهي مدن الجامعات والمراكز الدينية والفنون
- مراكز الإنتاج وتضم المدن الصناعية والحرفية
- مراكز الاتصال وتضم المخازن ومراكز التعدين والمستودعات
- مراكز الترويج

وهذا التصنيف للمدن قام أساسا على طبيعة الوظيفة التي تؤديها المدينة وقد ورد تصنيف ـخر للمدن على أساس وظيفتها ماكينزي في مؤلفه بعنوان المجتمع المتروبوليتاني المحلي عام1933م حيث أشار إلى المجتمعات المحلية تنقسم إلى:

- مجتمعات الخدمة الأولية
- مجتمعات الصيد والتعدين والزراعة
- المجتمعات التجارية: وتقوم بمهمة التوزيع
- المجتمعات الصناعية وظيفتها الإنتاج.

ومجتمعات تظم مراكز التعليم والترويج والدفاع والإدارة وهو في تقسيمه هذا استند إلى الوظيفة الاقتصادية للتجمعات الحضرية

من هنا نجد أن التحليل الوظيفي والبنائي للنماذج الحضرية يساعد على فهم طبيعة تلك النماذج وتصنيفها، وتحديد خصائص كل منها، والوظائف التي تؤديها بالنسبة لمجتمعها، إضافة إلى كونه

يساعد على فهم طبيعة الظواهر الحضرية والتفاعل القائم فيما بينها. (سعيد أحمد هيكل، 2011، ص ص122-123).

3- الاتجاهات النظرية للظاهرة الحضرية:

إذن المتصفح للتراث النظري الحضري ومحاولات تصنيف النظريات السوسيولوجية الحضرية في كتابات علم الاجتماع الحضري، يجد أنه يوجد شبه اتفاق على أن جميع المحاولات التنظيرية والتفسيرات النظرية للظواهر الاجتماعية الحضرية لا تخرج عن خمسة اتجاهات نظرية أساسية هي: الاتجاه النفسي، الاجتماعي، الايكولوجي، الثقافي، القيمي، التكنولوجي

أ- الاتجاه النفسي –الاجتماعي :

ويتمثل هذا الاتجاه في تلك الأعمال التي قدمها علماء اجتماع المدرسة الألمانية في علم الاجتماع، ولذلك تعرف من الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية، كما تعرف بالاتجاه السلوكي ، أو الاتجاه التنظيمي، نظرا لتركيزها على جانب السلوك والفعل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية، والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية، واعتبار ذلك شرطا ومقوما أساسيا لمجتمع المدينة، ومن ثم فإن الفرد يوصف بالحضرية بناء على نمط سلوكه وليس بناء على مكان إقامته، حيث تنتشر في المدينة العقلانية والفعل الاجتماعي العقلاني ويختفي السلوك العاطفي.

ونجد هذه الأفكار والنظريات في أعمال كل من (فرديناند تونيز) و(ماكس فيبر) و(جورج زيمل) و(شينجلر)، فالسلوك أو الفعل الاجتماعي الحضري بهذه الصورة هو نتاج للطبيعة المعقدة لحياة المدينة، بما تتميز به من كثافة بشرية وتجاور للمباني وتنوع السكان، مما يحتم على الفرد أن يعدل من سلوكه وأن يكون أكثر عقلانية في علاقاته ليضمن لنفسه التكيف والاستمرار، وفي الحقيقة أن هذه الصفة الخاصة بالمدينة وانعكاسها على سلوك أفرادها نجدها عند مختلف علماء الاجتماع الذين اهتموا في كتاباتهم بالمدينة وظواهرها، وأولهم ابن خلدون عندما يتكلم عن أخلاق أهل الحضر المتميزة بالحيلة والذكاء، لأن حياة المدينة تكسبهم ذلك ومع تعاقب الأجيال يصبح ذلك خلقا فيهم ومزاجا لهم أو ملكة في شخصهم.

كما نجدها عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين مثل دوركايم عند حديثه عن التضامن العضوي في تقسيم العمل الاجتماعي، وعند سبنسر في حديثه عن التطور وظهور المجتمع الصناعي المعقد، ونجدها أخيرا عند جورج فريمدان عندما يميز بين الوسط الطبيعي الذي هو الوسط الريفي، الوسط التقني الذي هو الوسط الحضري الذي يفرض على ساكن الحضر أن يتمتع ببعض المؤهلات والمهارات التي تمكنه من الحياة والاستمرار فيه.(محمد بومخلوف، 2001، ص ص71-72).

وهكذا فإن الطبيعة المعقدة للحياة الاجتماعية للمدينة تصنع سلوك أفرادها وتطبعه بالعقلانية والرشادة، هذا السلوك ما يلبث أن يعكس على المدينة نفسها، على تنظيمها وعلى مؤسساتها، فبعدما شكلت المدينة أفرادها وصنعت شخصياتهم وسلوكهم، فإنهم بدورهم يشكلونها بما يصبحون يحملونه من تصور وأفكار وعقلانية ورشاده في حياتهم الخاصة والعامة،وهكذا فالعقلانية والمدينة شيئان متلازمان.

إن المدينة بالنسبة لماكس فيبر لا تختلف عن التصور الشائع الذي مفاده أنها عبارة عن منطقة مستقرة ومكيفة بالسمان المتزاحمين غير المتعارفين، وتظهر فيها أعلى درجات الفردية، والمقصود هو ليس وصف أسلوب واحد للحياة وإنما وصف مجموعة بناءات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة، لذا فإن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد،وهي بذلك وسيلة للتغيير التاريخي ومن هنا فإن السلوك العقلاني الرشيد للفرد الحضري هو نتيجة للحياة الحضرية، حيث لا تستقيم حياة الفرد إلا بذلك السلوك وإلا يعرض حياته للمعاناة، وهكذا تساهم المدينة في تقويم السلوك ومن ثم تساهم في التغير الاجتماعي.(السيد عبد العاطي السيد،2011، ص ص322-326).

أما بالنسبة لجورج زيمل فقد ركز في تحليله للمدينة على صور التفاعل الاجتماعي، الذي يتجاوز الجانب الفيزيقي منه إلى الجانب الفكري والاتجاهات والمشاعر.

ويذهب في تحليله لعقلية الفرد الحضري إلى أن ساكن المتروبوليس يواجه دائما بالعديد من التوترات، وأن من المتعين عليه أن ينمي في ذاته عقلية تقية عناصر البيئة الخارجية التي تحاول دائما اقتلاعه والإطاحة به، وتتمثل هذه العقلية في ضرورة أن يستجيب ساكن المتروبوليس أو يتفاعل بعقله لا بقلبه لأنه إذا استسلم لعواطفه ومشاعره في تفاعلاته كان الضياع قدره لا محالة.

إن البيئة التي من حوله تكثف لديه دائما إدراكاته وليس مشاعرها وعواطفه وتؤدي باستمرار إلى غلبة الذكاء وسيطرته، كما أن هذا الذكاء الذي يسير جنبا إلى جنب مع تخصص البيئة الحضرية، يصبح في نهاية الأمر من أهم الخصائص المميزة للمدينة. وفي المقابل يعلم التنظيم الاجتماعي للمدينة على تدعيم هذه العقلية المميزة، إن ما تتميز به حياة المدينة من تعقيد جعل سمات مثل التوقيت والدقة والحساب خصائص مميزة وجوهرية، هذا على المستوى التنظيمي أما على المستوى الفردي، فإن اتجاه ساكن المتروبوليس نحو الآخرين يميل في نظره إلى الاتصاف بالرسمية والتحفظ، إن الظروف التي تحيط بالميتروبوليس قد حولت حياة المدينة من صراع مع الطبيعة من اجل العيش والبقاء إلى الصراع ما بين البشر من اجل الربح أو الكسب، كما أنها حلت المقومات غير الشخصية محل الروابط الشخصية الوثيقة، ودفعت بالفرد في اتجاه يتعين عليه فيه أن يستدعي كل ما في وسعه لتحقيق الفردية والخصوصية حتى يضمن الحفاظ على الجوهر الشخصي الأصيل لذاته. وهكذا فإن المدينة تصنع عقلية أفرادها. (محمد بومخلوف،2001، ص ص72-73).

ب- الاتجاه الايكولوجي:

يعرف هذا الاتجاه بعدة أسماء هي: المدرسة الأمريكية نسبة إلى البلد، ومدرسة شيكاغو نسبة إلى المدينة التي تقع فيه الجامعة التي عمل فيها أصحاب المدرسة، والمدرسة الايكولوجية نسبة إلى الاتجاه والمبدأ النظري الذي تعتمده في تفسير الظواهر الاجتماعية الحضرية، وهو من تأسيس روبرت أزرا باركو جماعة أخرى من العلماء من أهمهم رودريك ماكينزي وارنيست بيرجس وغيرهم من الأتباع الذين طوروا هذا الاتجاه الذي أصبح يحمل أفكارهم، وقد كان ذلك ابتداء من منتصف العقد الثاني من القرن العشرين عندما نشر بارك أول مقالة له في الموضوع.

وإلى جانب تأثر هذا الاتجاه بأفكار المدرسة الألمانية باعتبار صاحبها من الدارسين على جورج زيمل، فإنها تأثرت بعدة تيارات فكرية مثل: الداوروينية الاجتماعية والاقتصاد الكلاسيكي، واتجاه الايكولوجيا الطبيعية، ولذلك نجد هذا الاتجاه يعتبر المدينة "مكانا طبيعيا" وأنها عبارة عن "بناء طبيعي" وذلك في تفسيره للعمليات الاجتماعية الحضرية وأنماط التفاعل الاجتماعي الحضري، حيث تعتبر المنافسة المفهوم المحوري الذي ارتكزت عليه هذه النظرية، التي يتحدد وفقها توزيع الأفراد والجماعات في الأجزاء المختلفة للمدينة وفي مناطقها السكنية المتمايزة. (محمد بومخلوف،2001، ص74).

وقد تطورت عن هذا الاتجاه ثلاث نظريات للتقسيم الاجتماعي للمجال الحضري، أي توزع الناس على المناطق السكنية للمدينة، وهي نظرية الدوائر ونظرية القطاعات ونظرية النويات المتعددة،فبالنسبة لنظرية الدوائر فمن تطوير بيرجس،وتعرف نظريته باسم نظرية الدوائر المتمركزة،التي توصل إليها من خلال دراسته لمدينة شيكاغو ومفادها أنه لم يواجه نمو المدينة الأمريكية عوامل معوقة، فإنها تتخذ في هذا النمو شكل خمس حلقات متحدة المركز، تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية ، وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة كثافة، وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة اتساع ونمو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي، أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة سكنى الطبقات العاملة، يليها منطقة الفيلات،وفي النهاية تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع. (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص309).

وهكذا نجد هذه النظرية قد جسدت بكل وضوح هذا الاتجاه الايكولوجي في تعيين المناطق السكنية وتوزيع السكان عليها حسب أقدميتهم في المدينة، ووضعهم الاجتماعي، ونمط حياتهم ابتداء من المركز أين تنتشر الأعمال إلى الضواحي، وهذا تطبيقا على مدينة شيكاغو، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية، من أهمها أنها اقتصرت على المدن الأمريكية وعلى مدينة شيكاغو بالذات وبذلك تفتقد لطابع التعميم، ثم جاءت بعدها نظرية القطاعات ونظرية النويات المتعددة. (Yves Grafmeryer ,1994: p08)

ج- اتجاه الثقافة الحضرية:

نظر هذا لاتجاه إلى الحضرية باعتبارها ثقافة ناتجة عن الحياة في المدينة، وذلك عندما صور الحضرية بأنها طريقة للحياة تتميز بها المدينة، نظرا لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية، وفي تشخيصه للثقافة الحضرية فإن هذا الاتجاه يتداخل كثيرا مع تلك الخصائص التي حددتها المدرسة الألمانية لساكن المدينة كما بيناها في الاتجاه النفسي – الاجتماعي، ويختلفان فقط في المنحنى فبينما نحت المدرسة الألمانية منحى سيكولوجيا، فإن هذا الاتجاه نحى منحى ثقافيا.

ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير لويس ويرث وهو من مدرسة شيكاغو، وذلك إلى جانب مساهمات روبرت ردفيلد وغيرهما، حيث تعتبر مقالتها التي نشرها عام 1938م بعنوان"الحضرية كطريقة للحياة" عمل كلاسيكي أرسى من خلاله الدعائم الأولى لهذا الاتجاه النظري، أما بالنسبة لروبرت ردفيلد فهو صاحب نظرية المتصل الريفي الحضري، الذي يعني وجود المجتمعين الريفي والحضري على خط متصل متدرج يبدأ بالمجتمع الريفي وينتهي بالمجتمع الحضري وكلما اقتربنا من المركز كلما ازدادت الثقافة الحضرية القائمة على الحراك الاجتماعي والتمايز الطبقي وتقسيم العمل المعقد وانتشار الصناعة والتجارة والتباين المتعدد الأبعاد بين السكان.

ولقد اتخذ ويرث من خصائص المدينة المتمثلة في الحجم والكثافة والتباين متغيرات مستقلة لكل أنواع الفعل الاجتماعي الحضري، حيث تتميز الحضرية" بالعلمانية والعلاقات الثانوية والروابط الطوعية وسيطرة الأدوار الانقسامية... الخ، إن هذه الخصائص السابقة تعد في نظره مصاحبات ضرورية لظهور المدينة، تشترك فيها كل المدن –التاريخية والمعاصرة–.

حيث يعتقد في تصوره النظري أن الحجم الكبير للمدينة والكثافة العالية لسماتها ولا تجانس حياتهم الاجتماعية المنظمة، تؤثر في طريقة حياتهم وتميزها بمجموعة من الخصائص وذلك مثل:الروابط السطحية، العلاقات غير الشخصية، زيادة تقسم العمل والتخصص، ازدياد التباين،التنافس، العقلانية.

وقد تعرضت نظرية ويرث إلى عدة انتقادات أهمها أن ويرث بالغ في تقدير العلمانية والتفكك الاجتماعي كسمات مميزة للمجتمع الحضري حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، كما كشفت عن ذلك دراسات أجريت في جهات أخرى من العالم، حيث بينت أن التحضر لم يصاحبه بالضرورة تدهور النظام الاجتماعي والأخلاقي بل لاحظت استمرار الأشكال التنظيمية التقليدية جنبا إلى جنب مع الأشكال التنظيمية الجديدة، كما كشفت الدراسات التي أجريت في مجتمعات الشرق الأوسط وإفريقيا عن أن الفروق الريفية الحضرية التي عرفتها المجتمعات الصناعية تختلف عنها في هذه المجتمعات وذلك ما يلاحظ مثلا بالنسبة للعائلة الممتدة المستمرة في المجتمع الحضري وليست خاصية ريفية فقط، ويرجع ذلك حسب جوبرج إلى أن ويرث وغيره ممن تابع موقفه، قد فشلوا في إدراك أن المدينة تتأثر بالنسق الاجتماعي والثقافي الكلي التي هي جزء منه، وكان من الأولى أن ينظروا إليها كمتغير تابع بدلا من النظر إليها كمتغير مستقل.(محمد بومخلوف ،2001،ص79).

د- الاتجاه القيمـي:

يركز هذا الاتجاه على دور القيم الثقافية في تحديد البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة، وفي نمط استخدامات الأرض، كما أن للقيم دورا معينا في القرارات التي تتخذ بشأن تخطيط المدن عن طريق القوة الاجتماعية، ومن ثم فان القيم تعتبر متغيرات مستقلة لتفسير كثير من الظواهر الاجتماعية الحضرية المتعلقة ببنائها الايكولوجي والاجتماعي، ويستدل أصحاب هذا الاتجاه على ذلك بالمدن القائمة مثل: مدينة مكة المكرمة وبيت المقدس وروما وغيرها، التي تأثرت في موقعها ونشأتها واستمرارها وهيكلها الفيزيقي وطابعها الاجتماعي بالقيم الدينية، وأن الأمر هنا لا يقتصر على القيم الدينية، بل القيم والإيديولوجيات والأفكار والمبادئ بصفة عامة، تعد جميعها متغيرات مستقلة لتفسير الأنماط الإيكولوجية والاجتماعية الحضرية ولقد سبق لماكس فيبر أن تناول هذا الموضوع موضحا دور النسق القيمي في الاختلافات القائمة بين المدن التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة. (السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص337-339)

فقد كتب مثلا فون غرونبوم عام 1955 مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاط المختلفة في الحياة الحضرية وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية(محمد عاطف غيث،1986، ص62).

كما أن دراسة وليام إسحاق توماس وزنانيكي في دراستهم حول الفلاح البولوني بينت أن هناك دورة التحول تحت تأثير التحول التقني والتحول الاقتصادي وبفعل الهجرة فجماعة اجتماعية منظمة مبدئيا تسير وفق قيم ومعايير اجتماعية توحد وتحدد اتجاهات ونشاطات الأفراد داخل الجماعة ،هذا التنظيم يتعرض لتفكك ويفقد الكثير من قيمه وميزاته الأصلية ثم ينتقل إلى مرحلة إعادة التنظيم وذلك بالتنازل على بعض القيم الاجتماعية التقليدية لصالح قيم جديدة ،وهذا لا يعني الانصهار الكامل في المجتمع المستقبل،خاصة إذا حدث هناك التفكك التنظيمي الفردي الذي حدد من طرف توماس وزنانيكي باعتباره اضعافا لاستعداد الفرد على تنظيم حياته باتجاه تحقيق مصالحه الخاصة.وأن هذا الاتجاه النظري الحضري نجده واضحا عند مجموعة من العلماء الذين يؤكدون على أن القيم الثقافية تعتبر متغيرات مستقلة تفسر في ضوئها مظاهر الحياة الاجتماعية الحضرية وبنائها الايكولوجي

والاجتماعي، حيث أكدوا مثلا على دور القيم الثقافية في نمط استغلال الأرض الحضرية والتنظيم الاجتماعي والايكولوجي للمدينة، وهذا يتطابق كثيرا مع نظريات علم الاجتماع في الفعل الاجتماعي، فالظواهر الاجتماعية الحضرية ما هي في الواقع إلا نتائج ملموسة لسلوكات وتصرفات سكانها التي بدورها انعكاس للقيم الثقافية التي يحملونها والموجهة لسلوكاتهم وتصرفاتهم وأفعالهم التي تتجسد على الأرض في شكل بناء إيكولوجي ضمن إطار معين من نسق للعلاقات الاجتماعية (فادية عمر الجولاني ،1993، ص82-86).

هـ-الاتجاه التكنولوجي:

ويركز هذا الاتجاه على دور التكنولوجيا في التأثير على البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة ومن ثم على العلاقات الاجتماعية، وذلك من حيث تطور وسائل الاتصال والمواصلات ودورها في الزيادة من فرص التبادل والتواصل والتقليل من فرص العزلة الاجتماعية والزيادة من فرص الاختيار في المدينة، اختيار نمط المسكن ونمط الجيران والموقع وغيره، وذلك بفضل تطور تكنولوجيا العمارة وطرق ووسائل النقل، كل ذلك أثر في الحياة الاجتماعية الحضرية وفي ظواهرها وفي علاقات سكانها وفي كثافة التفاعل الاجتماعي في المدينة.

ويعتبر وليم اجبرن وأموس هاولي من رواد هذا الاتجاه وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية، إن طبيعة سكان المدينة وموقع إقامتهم وأعمالهم، تعد في نظر أوجبرن نتاجا مباشرا لوظائف النقل المحلي، بل أن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى، كما أن تشتت سكان المراكز الحضرية، وإعادة التوزيع السكاني الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات إيكولوجية، هي في نظر هاولي استجابة مباشرة لما شهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانيات الحركة وتسهيلاتها.(محمد عاطف غيث،1986، ص63)

فالتكنولوجيا تؤثر على البناء الايكولوجي للمدن من حيث نمط البناء وتجهيزاته، وأثر كل ذلك في نمط العلاقات الاجتماعية، بل أن التكنولوجيا أدت إلى إنتاج نمط معين من العلاقات الاجتماعية، فوسائل الاتصال الحديثة قد تقلل من فرص الاتصال المباشر لصالح الاتصال الغير المباشر، كما قد تقلل من فرص العزلة الاجتماعية، كما قد تزيد من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة

الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة، كما أنها في ميدان البناء وفرت فرصة ظهور الأسرة النووية في كنف العائلة الممتدة أي الاستمرار في نفس البناء الاجتماعي، من خلال التنقل مثلا إلى الضواحي والحصول على الأرض والبناء جماعة، ومع ذلك فإن هذه المظاهر تبقى كفرضيات تحتاج إلى تحقيق أمبريقي أوسع.

ويمكن الإشارة هنا إلى ما كتبه مان ويل كاستل في مقالة له نشرت عام 1988م بعنوان: الابتكار التكنولوجي والمركزية الحضرية" والذي وضح فيها اثر الابتكارات التكنولوجية الحديثة على البناء الايكولوجي الحضري وتوزيع السكان بسبب ما توفره التكنولوجيا من وسائل الاتصال والمواصلات، التي وفرت مثلا إمكانية خروج الأعمال المكتبية إلى الضواحي وحتى إمكانية العمل عن بعد وفي المنزل، وأن تأثير ذلك يتجاوز المركز الحضري، بل يكون له بعدا إقليميا ووطنيا ودوليا، كما يشاهد ذلك بالنسبة لممارسة أنشطة صناعية في مختلف مناطق العالم ومسيرة ومراقبة من مراكز محددة.(محمد بومخلوف ،2001، ص ص81-82).

المحور الثالث:

أشكال التجمعات الحضرية

1. تصنيف المدن حسب الموقع
2. تصنيف المدن حسب الوظيفة
3. تصنيف المدن الحضرية حسب حجمها
4. تجمعات حضرية أخرى(توابع المدن)

أشكال التجمعات الحضرية:

التمهيد:

تعددت تصنيفات المدن التي قدمها علماء الاجتماع وكذا الجغرافيين، كما اختلفت باختلاف استخدامها للمتغيرات ، فمن الباحثين من صنفها استنادا إلى مجموعة من المتغيرات المتداخلة، والبعض الأخر يستخدم نموذج واحد من المتغيرات مثل التصنيف الذي يركز على الحجم كمعيار أساسي موضوعي وقابل للقياس ، ولكن نادرا ما يستخدم علماء الاجتماع ، هذا التصنيف لوحده كون الظاهرة الحضرية أو المدينة لها شق وظيفي ومرتبطة كذلك بعوامل متعلقة بالموقع وغيرها ، ما جعل العديد من الباحثين يتبنى التصنيف الذي يشمل العديد من المتغيرات كالموقع والوظيفة والحجم سيتضح كونه يشمل كل أنواع وخصوصيات المدن في العالم .

تعرف مراكز العمران الحضري باسم المدن والبلدات أو التجمعات الحضرية ، ويمكن تصنيف المدن إلى أنواع بناءا على أسس مختلفة. ولكن هناك ثلاثة أسس شائعة الاستخدام وهي:

1. الموقع .
2. الوظيفة .
3. الحجم .

1- تصنيف المدن حسب الموقع :

♦ **مدن الأنهار :** وهي تلك المدن التي تقع على جانبي نهر ما أو على جانب ثنية نهرية أو عند التقاء نهرين أو حيث يكون النهر ضحلا ، أو من السهل إقامة جسر عليه . والأمثلة على هذه المدن لا حصر لها في العالم .

♦ **مدن السهول :** وهي تلك المدن الواقعة في السهول الفيضية أو في السهول الجبلية أو أي نوع أخر من السهول مثل مدن وادي النيل في مصر والسودان كمدن طنطا وبني سويف وشندي.

♦ **مدن التقاء الطرق :** وهي تلك المدن التي تقع عند التقاء طريقين أو أكثر من الطرق البرية ، أو البرية والنهرية ، أو البرية والبحرية أو البحرية فقط . وهناك أمثلة عديدة من هذا النوع من المدن مثل مدينتي بور سعيد والسويس عند طرفي قناة السويس في مصر .

♦ **مدن السواحل البحرية :** وهي تلك المدن التي تقع على سواحل البحار أو البحيرات ، حيث تتوافر مقومات الحياة التي أدت إلى نشأتها . وهي ذات صلة وثيقة بثروات البحار ، كمدن الخليج العربي (الكويت ، الدوحة ، المنامة ، دبي) .

♦ **مدن التعدين :** وتضم معظم المدن التي تقع بجوار الرواسب المعدنية الفلزية واللافلزية ، كمدن البترول في العالم العربي مثل الخبر والطهران وأبقيق في السعودية ودخان في قطر ورأس غارب في مصر .

♦ **مدن الحدود :** وتضم المدن التي تقع عند الحدود الدولية للدول المتجاورة . وتنشأ هذه المدن عادة كحالات صغيرة جدا محدودة الوظيفة ، ولكن البعض منها قد ينمو ويتطور وتتعدد وظائفه ، إذا كانت المنطقة قادرة على توفير مستلزمات الحياة لعدد أكبر من السكان ، من ذلك الذي بدأت به هذه المدن لخدمة الحدود الدولية . ويتوافر هذا النوع من المدن الصغيرة في العالم العربي مثل العمري في الأردن بين السعودية والأردن ، وأبو سمرة في دولة قطر ومدينة سلوى في السعودية عند الحدود بين الدولتين .ومدينة السلع عند حدود دولة الإمارات العربية المتحدة مع السعودية ، ومدينة السلوم عند حدود مصر مع ليبيا العظمى ومدينة إسلام قلعة في أفغانستان عند الحدود مع إيران ، ووادي حلفا عند حدود السودان مع مصر ، ومدينة رفح عند حدود مصر مع فلسطين. (علي سالم الشواورة وجابر الحلاق، 2012: ص431- 433).

2- تصنيف المدن حسب الوظيفة :

♦مدن الموانئ : وتقوم هذه المراكز الحضرية إما على ساحل بحر أو بحيرة أو على جانب قناة، لتكون وظيفته الرئيسية هي شحن وتفريغ البضائع الواردة إلى الميناء أو الصادرة منه . وقد تخص هذه السلع إقليما ما ، أو قد تخص جزءا من دولة بأكملها أو عدة دول . وتعرف هذه المنطقة التي يخدمها الميناء باسم الظهير « هنتر لاند Hinter Land » ، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من هذه الموانئ من أهمها ما يلي :

1: الموانئ البحرية .

2: موانئ الترانزيت (العبور) .

3 : موانئ البريد والمسافرين .

4: موانئ الصيد .

5: الموانئ الحربية .

♦ **مدن الأسواق Market Towns :** تتوسط هذه المدن موقعا وسطا في إقليم يتصف بإنتاجه الوفير ، وبكثافة سكانه نسبيا ، حيث تتقاطع فيه طرق المواصلات التي تربط قرى وبلدات ومدن الأقاليم الأخرى كخلية واحدة ونتيجة لذلك ترسل المراكز السكنية الأخرى منتجاتها إلى هذا النوع من المدن .كما تشتري منه ما تحتاج إليه من سلع غير متوفرة فيها ، وبالتالي يصبح أية من هذه المدن سوقا مركزيا كبيرا للإقليم ، الذي تقع وسطه تقريبا مما أطلق عليها اسم مدن الأسواق. مثال ذلك مدن محافظات الضفة الغربية وعواصم محافظات مصر العربية ومدينة كانو في نيجيريا وغيرها .

♦ **مدن التعدين Mining Towns** : وقد أشرنا لهذا النوع من المدن سابقا ، وهي المدن المرتبطة في وجودها بمواقع الثروات المعدنية ، ويتخصص كل منها حسب المواد الخام المتاحة محليا ، فمنها مدن البترول ومدن الفحم ومدن الحديد ... الخ .

♦ **مدن العواصم :** وهي المدن التي ترتكز فيها المكاتب الرئيسية لوزارات الحكومات ، مما يعني أنها مدن إدارية في المقام الأول ، مثل القاهرة في مصر والرياض في السعودية والدوحة في قطر وموسكو في روسيا الاتحادية .

♦ **المدن الدينية :** لقد نشأت هذه المدن في أماكن مختلفة من العالم . ولكن أقدمها يوجد في الدول العربية مثل مكة المكرمة في السعودية والقدس في فلسطين ، ومن أمثلتها الأخرى في أجزاء العالم مدينة بنارس في الهند ، ومدينة لاسا بالتبت وكونتبري في انجلترا وفوردز في فرنسا.

♦ **مدن الاستجمام Resort Towns :** لقد نشأت هذه المدن نتيجة لجمال البيئة الطبيعية سواء أكانت بيئة جبلية في منطقة مناخها موسمي حار ، كمدن ناثيا غالي وتريت ومري في شمال راولبندي

إسلام أباد في باكستان ، أو مدن استجمامية نشأت بالقرب من ينابيع المياه المعدنية ذات فائدة طبية ، كمدينة أصوان في مصر . أو مدن نشأت لهذه الوظيفة على ساحل بحري ، يلجأ إليها السواح لممارسة رياضة السياحة واليخوت والغوص ، أو مجرد النظر إلى مياه البحر المفتوحة كمدن السباحة التي تم إنشاؤها على طول الساحل ، بين الإسكندرية ومرسى مطروح ، ومدينة برايتون في الساحل الإنجليزي ومدينة ميامي على ساحل فلوريدا بالولايات المتحدة ومدينة نيس على الساحل الفرنسي على البحر المتوسط .

♦ **المدن الجديدة New Town :** لقد نشأت هذه المدن حديثا لتؤدي مهمة خاصة ، كتخفيف الضغط السكاني على المدن القديمة كمدينة راولبند يبعد الانفصال عن الهند ، حيث قامت باكستان بإنشاء مدينة تابعة لاستيعاب المهاجرين المسلمين فيها كغيرها من المدن الباكستانية عام 1947 م. أو أحيانا لتكون مركزا صناعيا جديدا . وهي سياسة أثبتت نجاحها في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . ومن الأمثلة أيضا عليها مدينة العاشر من رمضان ، ومدينة السادات ومدينة ستة أكتوبر ومدينة العامرية في مصر ، ومدينة أبو نصير السكنية في عمان بالأردن ، ومدينة الجبيل الصناعية في المنطقة الشرقية بالسعودية ، ومدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر بالسعودية ومدينة البيضاء في ليبيا العظمى والمدن الجديدة في باريس(علي سالم الشواورة وجابر الحلاق ،2012 :ص ص434-437) وبريطانيا .

3-تصنيف التجمعات الحضرية حسب حجمها :

♦ **العزبة :** وتتكون من عدة مساكن اثنين أو ثلاثة إلى عشرة مساكن ولكنها تخلو من المحال التجارية أو المدارس أو أي مبنى عام في معظم الأحيان .

♦ **القرية :** وقد يصل حجمها إلى عدة ألاف من الأشخاص . ففي بعض البلدان الكثيفة السكان قد تصل إلى عدة عشرات من الآلاف من السكان مثل قرى وادي النيل والهند ، حيث تتواجد فيها بعض المحال الصغيرة للتجارة ، ومدرسة ومكان عام مع مكتب بريد ومحطة وقود للسيارات ومستوصف صحي .

♦ **المدينة The City :** وتمثل المدينة كبرى المراكز العمرانية سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية ، أو تعدد الوظائف التي تمارسها . ومع ذلك فانه توجد درجات متعددة للمدن . فكل

من لندن ونيويورك والقاهرة كمدن مليونية يمتد أثرها ليشمل مجالا يتخطى حدود الوطنية . وهناك مدن أخرى تحمل نفس الصفة دون أن يزيد عدد سكانها عن 25 ألف نسمة . ودون أن يتعدى أثر إقليمها المحلي المباشر . والمدن التي تلعب دورا كبيرا في أقاليمها الوظيفية يطلق عليها المدينة المترو بولية (الأم) .وقد تكون هذه المدن الأمهات عواصم إقليمية أو عواصم وطنية ، وربما تكون مدنا ذات أثر قاري أو عالمي كالمدن فوق القارية الأنفة الذكر . ومن الطبيعي أن يكون عدد المدن العملاقة ذات الملايين العديدة من السكان أقل انتشارا من المدن القليلة السكان . (علي سالم الشواورة، جابر الحلاق، 2012 : ص ص437-440).

- **المدينة المتروبوليس (Metropolis) :**

لقد أدت الظاهرة الحضرية الحديثة إلى توسع المدن وتضخمها وظهور المدن المليونية التي أصبحت تتربع على رقعة جغرافية واسعة تتميز بامتداداتها العمرانية المتصلة نحو أطرافها، مما أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف بالمدن الميتروبوليتانية أو المتروبوليس أو الإقليم الحضري، الذي يضم عدة وحدات حضرية متجاورة تشترك في مركز حضري كبير.

أما بالنسبة لمصطلح (ميتروبوليس) فهو مستعار من اللغة اليونانية الذي يعني حرفيا (المدينة الأم)، ويشير إلى المدن اليونانية التي كانت لها مستعمرات في بلاد أجنبية تتبعها إداريا وثقافيا واقتصاديا. ولا يزال الاستخدام الحديث للمصطلح يحتفظ إلى حد كبير بهذا المضمون، حيث يشير المصطلح إلى المدن التي اكتسبت أهمية تتخطى حدودها الإدارية وسلطتها القومية.

وهذا يعني أن المصطلح يستخدم ليصف ما أصبح يتميز به الواقع الحضري الحديث الممتد الأطراف، والذي يضم عدة نويات حضرية تحيط به بفعل التوسع الكبير، خاصة بالنسبة لتلك المدن الكبيرة والتي تتميز بوظائف هامة على المستوى الوطني وحتى على المستوى الدولي، نظرا لكونها عاصمة سياسية أو عاصمة اقتصادية وتجارية أو مرفأيه أو مدينة صناعية. وهذا النوع من المدن أصبح يشكل بالفعل إقليما حضريا بما تحمله الكلمة من معنى، ويتكون من عدة نويات حضرية سواء انضمت إليه أو توسع نحوها ليكون متصلا حضريا كبيرا يضم من الناحية السكانية عدة ملايين، كما هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لمدينة الجزائر العاصمة أو مدينة القاهرة أو مدينة باريس أو مدينة طوكيو وغيرها.

وهكذا يتضح أن مصطلح المتروبوليس يشير بوضوح إلى الإقليم الحضري الذي أصبحت تتميز به المدن الكبيرة، ومن ثم فهو عبارة عن نسق من المستوطنات الريفية الحضرية، تتحقق له درجة كبيرة من التكامل من خلال سيطرة مدينة مركزية الذي تحفظ له الطابع الحضري للحياة والعيش. وهذا يعني أن الإقليم الحضري يتكون من المركز الحضري والضواحي والأطراف وجميع النويات الحضرية التي تحيط به كنطاقات أو حلقات تشترك مع بعضها البعض في حلقات مكانية وايكولوجية محددة.

وعلى هذا الأساس، ينظر إلى المجتمع الميتروبوليتي على أنه (بناء مكاني) يعكس التخصص والتكامل الوظيفي للوحدات المكونة،الأمر الذي يجعل تحليل هذا النمط من الإقامة الحضرية يذهب إلى ما وراء المتغيرات الديموغرافية والإدارية البحتة.وفي هذا الصدد، يمتد تحليل المجتمع المتروبولي إلى حد تقسيمه إلى مناطق وظيفية فرعية متمايزة، قد يشار إليها كنطاقات أو حلقات، تشترك مع بعضها البعض في علاقات مكانية وايكولوجية محددة،وقد نجد اختلافا واضحا بين الباحثين حول تحديد هذه الوحدات الوظيفية داخل المركب الميتروبوليتي، إلا أننا نجد قدرا من الاتفاق بينهم على تصور هذا المركب في حدود ثلاثة نطاقات متميزة: نجد ماكينزي مثلا يميز بين ثلاثة دوائر للسيطرة داخل المنطقة المتروبوليتية، ونجد رايس ودونكان يميزان في تحليلهما لمعدلات النمو الميتروبوليتي بين ثلاثة وحدات أساسية هي المدن المركزية والضواحي والأطراف الحضرية، كما نجد شنر يجري نفس التمييز بين المدن المركزية والنطاق الحضري والنطاق الريفي داخل المركب الميتروبوليتي، وبالمثل تصور كل من هوفر وفيرنون الإقليم الميتروبوليتي لمدينة نيويورك في حدود ثلاث دوائر أساسية هي القلب أو المركز والنطاق الداخلي والنطاق الخارجي وفي دراسته للتغير الاجتماعي والاقتصادي الديموغرافي للمناطق المتروبوليتية، ركز لازويتز على المنطقة السكنية المركزية، ومنطقة الضواحي المتاخمة.

كذلك ميز بوسكوف داخل الإقليم الميتروبوليتي بين المدينة المركزية ودائرة الضواحي ومنطقة الأطراف الحضرية والحقيقة، لقد أوضحت هذه الدراسات وبخاصة دراسة هوفر وفيرنون ودونكان ولازروتيز أن كل وحدة أو منطقة من هذه المناطق الثلاثة تكشف عن خصائص متميزة ومختلفة، سواء من حيث أساسها أو دورها الوظيفي داخل المجتمع المحلي الميتروبوليتي، أو من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية و الديموغرافية لسكانها، إلى جانب اختلاف أسلوب الحياة وأنماط

العلاقات الاجتماعية وميكانيزمات التفاعل ولأن كثيرا مما عرضنا له في الفصول السابقة من خصائص المجتمع المحلي الحضري.

قد استقى من جوانب التراث المتراكم حول المدينة بالمفهوم التقليدي، أي مدينة ما قبل المتروبوليتية، نرى من الملائم أن نلقي مزيدا من الضوء على الوحدتين الأخيرتين من وحدات المركب الميتروبوليتي، ونعني بذلك نطاق الضواحي، والأطراف الحضرية، وما يرتبط بهما من وحدات فرعية أخرى، على اعتبار أن هذه الكيانات الاجتماعية تمثل أنماطا حديثة من الإقامة الحضرية. (السيد عبد العاطي السيد،2011، ص181، 182).

- **المدينة الدينابوليس (Dynapolis) :**

عرفها دوكسياديس بأنها المستوطنات الحضرية ذات معدل النمو السريع والمستمر ويصل معدل النمو السكاني السنوي بها إلى 3% أو أكثر ، كذلك فإن معدل الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية بها كبير . ونتيجة للنمو السريع عادة الغير مخطط عادة تأثير على تنسيق الموقع العام للمدينة وعلى جمال الطبيعة بها .

- **مدينة الدينامتروبوليس (Dynametropolis) :**

هي مدن ميتروبوليس مستمرة النمو مثل الدينابوليس ، ومن السهل أن تتحول المدن الدينابوليس إلى مدن دينامتروبوليس نتيجة لامتدادها واحتوائها للمستوطنات المجاورة لها (لا يحدث ذلك إذا كانت الدينابوليس في الصحراء أو في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة ، وتتسم المدن الدينامتروبوليس بكل خصائص المدن المتروبوليس ولكن على نطاق أوسع وبكثافة أعلى . وفي مثل هذه المناطق تتدهور البيئة الطبيعية ، وقد تحتوي المدن الدينامتروبوليس أمثلة ونماذج لكل أنواع المستوطنات (المؤقتة – القديمة –الحديثة) .

- **مدينة الميجالوبوليس (Megalopolis) :**

يعتبر دوكسياديس المدن الميجالوبوليس ظاهرة حديثة جدا وكانت نتيجة لدمج عدد من المتروبوليس. وتتميز المدن الميجالوبوليس بأن عدد سكانها يصل للملايين، وتختلف المدن الميجالوبوليس عن المدن المتروبوليس في الآتي:

-عدد سكانها يتجاوز 10 مليون نسمة .

-وأيضا تشغل مساحة أكبر من الأرض .

-أنها ضمت عدد من المدن المتروبوليس (أكثر من واحدة) .

تشغل المدن الميجالوبوليس مساحة واسعة من الأرض . وأشار دوكسياديس أنه لابد أن ننظر بعين الاعتبار إلى الكثافات السكانية بهذه المدن لأنها تعتبر مستوطنات جديدة وقد تصل فيها الكثافات السكانية إلى أعداد كبيرة . ويؤكد على ذلك أقل بكثير منها بالمدن التي لحقت بها . (أحمد عبد المنعم حامد القطان ، 2010 :ص ص 10-11).

- **المدينة الشيطانية (Megapolis) :**

وتمثل هذه المراكز العمرانية الحضرية كبرى المراكز العمرانية على الإطلاق ، حيث يتراوح حجمها السكاني مابين عدة ملايين إلى أكثر من 15 مليون نسمة ، مثل مدينة نيومكسيكو (32 مليون نسمة) ومدينة ريودي جانيرو (24 مليون نسمة)ومدينة طوكيو (18مليون نسمة) ومدينة القاهرة (15 مليون نسمة). وتعاني مثل هذه المدن الشيطانية من العديد من المشكلات الحضرية المتمثلة في الاكتظاظ(علي سالم الشواورة وجابر الحلاق ،2012 :ص 440) والاحتقان والتلوث والفقر والتضخم والبطالة ...الخ .

4- تجمعات حضرية أخرى:

4-1- مفهوم الضاحية:

هي موقع حضري على مسافة محدودة من مركز المدينة الأم، تعرف بمنطقة الانتقال اليومي للعمل من والى المدينة المركز، نظرا لارتباطها بها حيث يقيم سكان مرتبطين بالمركز من الناحية المهنية ومن أجل الحصول على بعض الخدمات، كما يعمل بها سكان يقيمون في مركز المدينة. ومن الناحية الاجتماعية تتكون عادة من سكان خارجين من المركز وآخرون قادمون من الريف، فهي ملتقى سكاني ريفي . حضري.

ولقد جلبت الضاحية اهتمام كثير من الباحثين المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري، نظرا للتغيرات الايكولوجية التي عرفتها المدينة الحديثة وظهور ما يعرف بالإقليم الحضري، وذلك باعتبارها تتميز بخصائص خاصة اجتماعيا واقتصاديا وسكانيا، وبصفتها وحدة سوسيو ايكولوجية من وحدات المجتمع المحلي الميتروبوليتي، ولذلك حظيت بعدة تعاريف منها تعريف (والتر مارتن) الذي يعرفها بأنها مجتمع صغير نسبيا، له بناءه الخاص، يجاور ويقترب من المدينة المركزية ويعتمد عليها. بينما يعرفها (ألفين بوسكوف) بأنها عبارة عن نوبات حضرية تقع خارج المدن المركزية، وتستقل عنها من الناحية الإدارية، رغم ارتباطها بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من خلال الخدمات والتسهيلات التي توفرها المدينة.

وهكذا نلاحظ أن الضاحية أصبحت متعددة الوظائف المرتبطة بالمركز الحضري، فهي تؤدي وظيفة سكانية لبعض الفئات الاجتماعية، كما تؤدي وظيفة اقتصادية باستقبالها لبعض الأنشطة الاقتصادية وبالخصوص الصناعية منها، وحتى بعض الأنشطة الإدارية مثل المكاتب خاصة مع الثورة التكنولوجية الحديثة التي جعلت ذلك شيئا ممكنا، كما تؤدي وظيفة ترفيهية خاصة بعد ما أصبحت تستقبل المطاعم الفخمة والنوادي والفنادق، وذلك بسبب سهولة المواصلات وتفضيل بعض الفئات الخروج من ضوضاء المركز الحضري من اجل الاستراحة وقضاء أوقات الفراغ في جو أكثر هدوء.

كما يعرفها البعض الآخر بأنها المنطقة المحيطة بالمدن وتنشأ عادة إما نتيجة لضغط سكاني على المدينة (وخاصة على خدماتها ومرافقها) أو نتيجة لقيام نشاط (وبخاصة صناعي) يسد النقص في الأنشطة المميزة للمدينة من ناحية، ويبتعد عن مناطق السكن من ناحية أخرى. وهناك شروط عديدة لتشكل المنطقة الضاحية يرتبط بعضها بالمسافة بينها وبين مركز المدينة، ويتصل البعض الآخر بنوعية أنشطتها.

ويوضح (ألفين بوسكوف) ستة نماذج أساسية لمجتمع الضاحية يمكن أن تتحدد بطريقة أمبيريقية هي:

1 . الضاحية التقليدية للطبقة العليا وتتميز بسيطرة الأسر العريقة.

2 . الضاحية المنعزلة أو المستقلة، ويستأثر بها أصحاب المهن الفنية والإدارية العليا.

3 . الضاحية السكنية ذات المساكن الجيدة والمريحة وبسعر معقول.

4 . الضاحية المتخلفة ويقيم فيها أفراد وجماعات من ذوي المكانة الدنيا من الفقراء المعوزين والمهاجرين الجدد إلى المدينة، وتغلب على هذا النموذج المساكن المؤقتة والمزدحمة.

5 . الضاحية المتنوعة وتجمع بين النموذج الثاني والثالث.

6 . الضاحية الصناعية وتجتمع بين الصناعة والسكن لجماعات المكانة المهنية الدنيا.

ومن خلال كل ما سبق يمكن تحديد الخصائص الاجتماعية والوظيفية للضاحية كما يلي:

1 . تشكل المجال الذي يستوعب الامتدادات العمرانية للمدينة.

2 . تتميز بأنها منطقة تحول وتغير مستمر.

3 . تشكل ملتقى سكان المركز الحضري والمهاجرين الريفيين.

4 . تتميز ببناء اجتماعي يجمع بين الخصائص الحضرية والريفية.

5 . تتمتع بفاصل فيزيقي عن المدينة المركزية.

6 . تشكل المكان الذي يستقطب النشاطات الصناعية التي تستفيد من تسهيلات المدينة المركزية.

7 . يختلط فيها العمران المخطط بالعمران غير المخطط.

8 . كما تشكل المكان الذي يستقطب الأنشطة الترفيهية لسكان المدينة(السيد عبد العاطي السيد،2011، ص189-191).

تمثل الضواحي بأنواعها المختلفة وأدوارها الوظيفية المتمايزة وحدة سوسيوأيكولوجية من وحدات المجتمع المحلي الميتروبوليتي، كما تعد حركة الانتقال إلى الضواحي من مظاهر النمو الحضري التي تستأثر في الوقت الراهن باهتمام الباحثين في علم الاجتماع الحضري والأيكلوجية الحضرية، لما صاحبها من عوامل ونتائج عدلت من المفاهيم والتصورات التقليدية التي ارتبطت بالمجتمع المحلي الحضري، ويشير مصطلح الضاحية عند والتر مارتن إلى مجتمع صغير نسبيا له بناءه الخاص، يجاور ويقترب من المدينة المركزية ويعتمد عليه.

أما سلفيا فافا فتعرف الضاحية بأنها ذلك التنوع السكني الذي يقع خارج الحدود الإدارية للمدينة، وإن كان على مقربة منها بمسافة تعرف بمنطقة الانتقال اليومي للعمل، وتتميز الضاحية في نظر الباحثة بالاعتماد على المدينة المركزية من الناحية المهنية، ومن أجل الحصول على نماذج متخصصة من الخدمات مالترفيه والتعليم والتسويق وما شابه ذلك. (محمد بو مخلوف،2001 :ص ص39-41).

ويعتبر الفين بويكوف من احدث تعريفات الضاحية، حيث يعرفها بأنها نويات حضرية تقع خارج المدن المركزية، وتستقل عنها من الناحية الإدارية، رغم ارتباطها بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من خلال الخدمات والتسهيلات التي توفرها المدينة، ويكشف الأساس الوظيفي لمجتمع الضاحية عن تنوع واسع، تماما كما هو الحال بالنسبة للمدينة،فالضاحية بالمعنى التقليدي والشائع عبارة عن موقع سكني خارج المدينة المركزية،يقيم فيها من يعملون في المدينة ولا يقيمون بها لسبب من الأسباب، غير أن النمو الحضري ذي الطابع الميتروبوليتي جعل مجتمعات الضواحي تتعدى هذا التصور التقليدي لتكشف عن نماذج جد متنوعة ومختلفة، إذ قد تتخصص بعض الضواحي في إنتاج الصناعات الخفيفة أو في الصناعات الثقيلة، وقد تنفرد بعض الضواحي بنوع معين من الخدمات الحضرية، كالترفيه أو التعليم، وهكذا تكشف الضواحي، كنمط من أنماط الإقامة الحضرية عن سلسلة واسعة من التخصص الوظيفي داخل المركب الميتروبوليتي، لتقترب بالمعنى الاقتصادي، من تلك السلسلة التي توجد بين المدن الكبرى.(السيد عبد العاطي السيد، 2011، ص 182،183).

في عام 1933 وصف المؤتمر الدولي الرابع للعمارة المعاصرة في أثينا الضواحي بأنها "حجرة الانتظار البائسة للمدينة " ؛وفي ثقافات أخرى كان لمصطلح الضواحي تعريف مختلف ففي مدن القرون الوسطى كانت الضاحية هي "المنطقة البرية المأهولة بالسكان وغير المنظمة التي تقع على أطراف المدينة وسكانها من الفقراء" ولا يزال هذا هو الحال في قارة أوروبا.

أما في أمريكا، فقد عرفت الضاحية بأنها "المكان الذي يمكن لأصحاب الدخل الجيد الهرب إليه من المدينة، ففي المدن حيث تتركز الصناعة يقطن الفقراء وكلما تحسن وضعهم ينتقلون إلى خارجها ويقطنون في الضواحي (رولا أحمد ميا ،2013، ص573).

يوجد العديد من الدراسات التي حاولت تصنيف الضواحي، وتختلف هذه الدراسات بحسب المعايير التي توضع وتتبع فيمكن الاعتماد على شكل المباني، أو مكانها من حيث قربها وبعدها عن

مركز المدينة، أو العمر والمرحلة التي أنشئت فيها، أو الطبقة الاجتماعية للقاطنين أو وسائل النقل من وإلى الضاحية، ومن أمثلة ذلك:

1.**ضواحي مدينة لندن**: قسمت ضواحي لندن بالاعتماد على معايير متنوعة (شكل المباني _والمكان _والعمر _والطبقة الاجتماعية _وسائل النقل من وإلى الضاحية) إلى:

_المدينة الحدائقية.

_ضواحي سكك الحديد الفيكتورية.

_ضواحي الياقة الزرقاء.

_ضواحي المسافرين.

_ولايات القطاع العام.

_الاعتماد على السيارات.

2.**ضواحي أمريكا:** فاعتمد تصنيف الضواحي على الحقبة الزمنية التي أنشئت فيها الضاحية، وقسمت الضواحي إلى الحقول والمزارع المفتوحة وتضم أصحاب الدخل المتوسط.

_الضواحي الأولى (1850وما قبلها): وهي امتداد للمدينة على شكل صفوف كثيفة من المنازل على الحافات الحضرية التي تؤدي بشكل مفاجئ إلى الحقول والمزارع المفتوحة وتضم أصحاب الدخل المتوسط.

_ضواحي البلدات و القرى(1850–1890): وهي ضواحي مستقلة بذاتها ومفصولة عن مركز المدينة وهي ذات طابع ريفي وتسمى الجوار الحضري.

_ضواحي السيارات(1890–1930): مع وجود السيارات أصبح من السهل التنقل بالسيارات مما أسهم في انتشار الضواحي السكنية وامتدادها؛ وتتميز بشوارعها الممتدة التي تتوزع على جانبيها المحلات التجارية .

_ضواحي منتصف القرن(1930–1970):تميزت بطابع معماري مختلف عن المدن الحضرية التقليدية والضواحي التي سبقتها، فالمنازل ذات طابع ريفي مؤلف من طابق واحد مع حديقة خارجية تحيط بالمنزل؛وتميزت بوجود مراكز تجارية ضخمة.

_ضواحي المدن الجديدة(1970–2010):وهي الضواحي التي يغلب عليها طابع التمدن من حيث سوق العمل والتعاملات التجارية بينها وبين المدينة،إذ أصبحت هذه الضواحي مدنا من حيث التوظيف ولكن ليس من ناحية الشكل.

_ضواحي الأقاليم(2010وما بعدها):وهي الضواحي الممتدة بعيدا عن المركز الحضري مع إمكانية توسعها في الاتجاهات جميعها حول المدينة الأصلية وتربطها مع المدينة شبكة ضخمة من المواصلات، وتتميز مبانيها بالضخامة.

وفي كثير من الأحيان تصنف الضواحي تبعا لوظائفها إلى خمسة أنواع:

_الضخامة القريبة(الضاحية الزراعية): تمتاز بقربها من المدينة، ولا يوجد بها مخازن أو محلات كبرى لأنه من السهل التسوق في المدينة.

_الضاحية الوسطى(ضاحية النوم): تأتي هذه الضاحية بعد الضاحية القريبة، وهي عبارة عن منطقة لا تعد جزءا من المدينة، ولكنها تعتمد عليها اعتمادا مباشرا، وتمتد على طول المواصلات والخطوط الحديدية الرئيسية خارج المدن الكبرى في حدود 30 كم.

_الضاحية البعيدة(الصناعية):نتيجة الثورة الصناعية والبدء بإنشاء المصانع خارج المدينة، أدى إلى نشأة ما يسمى بالضاحية الصناعية.

_الضواحي الصناعية السكنية: صاحب نشوء الضواحي الصناعية ظهور مناطق سكنية لعمال المصانع،تعتمد في معظم خدماتها وتجارتها على المدينة المركزية.

_الضواحي المتنوعة: تتكون من خليط من الضواحي الصناعية والسكنية غالبا.(رولا أّحمد ميا،2013، ص ص572-576).

4-2- مفهوم الأطراف الحضرية:

تعتبر الأطراف الحضرية من وجهة النظر السوسيولوجية نمطا من أنماط الإقامة الحضرية، بصفتها وحدة أساسية من الوحدات الحضرية للمركب الميتروبوليتي، وتعرف بأسماء عديدة منها " الطوق الريفي للمدينة"، " الطوق الخارجي للمدينة"، " نطاق الأطراف". ويعرفها البعض بأنها " المنطقة التي امتزجت فيها أنماط استخدام الأرض، وتقع فيها وراء أجزاء المدينة التي تتوافر بها الخدمات الحضرية كالمرافق العامة وسبل النقل الحضري وما إليها". ويحددها البعض بأنها " منطقة الانتقال اليومي أو رحلة العمل اليومية إلى المدينة".

أما بالنسبة لـ (وليام دوبرنر) فإن مصطلح الأطراف يشير إلى الحد النهائي والأخير لانتشار أنماط الحياة الحضرية، وهي المنطقة الجغرافية التي تختلط فيها الأنماط الحضرية والريفية لاستخدام الأرض، وبذلك تمثل الأطراف الحضرية البعد المكاني الذي يستوعب المد الميتروبوليتي للمدينة، أما

بالنسبة للحدود المكانية المميزة لهذه المنطقة فإنها منطقة تقع في العادة مابين ضواحي المدينة والقرى الزراعية من حولها، فعلى احد طرفيها تقع الضواحي السكنية والمدن التابعة (الضواحي الصناعية)، وفيها وراء الطرف الآخر تبدأ مظاهر الحضرية في الاختفاء وتبدأ الأرض الزراعية للعين المجردة حيث تتوطن القرى الزراعية الصغيرة محيطة بالمركب الميتروبوليتي.

وهكذا نلاحظ أن الأطراف تتمثل في تلك المنطقة التي تحيط بالمدينة وتختلط فيها الحياة الريفية بالحياة الحضرية، وتمثل مساحاتها احتياطا هاما تتوسع فوقها المدينة، حيث تستقل المشروعات الجديدة الصناعية منها والتجارية والسكنية، ولذلك تحرص البلدان في سياساتها الحضرية إلى حماية هذه المناطق من التحضر العشوائي، وذلك لأنها تمثل المناطق المناسبة لهذا النوع من العمران الناشئ عن الهجرة الخارجة من مركز المدينة والهجرة الريفية في ذات الوقت، لذلك نجد من أهم خصائصها الاجتماعية أنه يختلط بها العمران المخطط بالعمران غير المخطط كما تعتبر منطقة تفاعل بين نمطي الحياة الريفية والحضرية، بين النازحين الريفيين الجدد والسكان الحضريين النازحين من مركز المدينة.

ويعتبر التطور التكنولوجي وتحسن وسائل النقل الحضري من بين العوامل المساعدة على ازدياد أهمية الأطراف بالنسبة للسكان الحضريين الميسوري الحال والمعوزين وسكان الريف على حد سواء، حيث أن انخفاض سعر الأرض في الأطراف يتيح لميسوري الحال من سكان الحضر فرصة التمتع بالفيلات الفخمة ذات المساحات الواسعة، كما تعتبر مجالا مناسبا بالنسبة للنازحين الريفيين الجدد من أجل الحصول على فرص عمل غير زراعية إلى جانب الاحتفاظ ببعض الأنشطة الزراعية التي تمارسها الأسرة، الأمر الذي يساعدها على التكيف والاندماج الحضري التدريجي.

ويمكن أن نخلص من كل ما سبق إلى أنه يوجد تشابه كبير بين منطقة الضواحي ومنطقة الأطراف إلى الحضرية في البناء الاجتماعي وفي الوظائف، فقد تتحول الأطراف إلى ضواحي حضرية بسبب نمو الأطراف والضواحي الحضرية يتم بطريقتين مختلفتين من حيث التخطيط، فقد تنمو الضواحي والأطراف بصفة مخططة ومقصودة كما قد تنمو بصورة غير مخططة وعشوائية وغير مرغوبة، تفرض نفسها على الواقع الحضري الميتروبوليتي مع مرور الوقت.

ومن خلال كل ما سبق يمكن أن نلاحظ بأن منطقة الأطراف الحضرية تتميز بالخصائص التالية:

1 . التنوع في النشاطات الاقتصادية، الزراعية وغير الزراعية.

2 . اختلاط العمران المخطط بالعمران غير المخطط.

3 . اختلاط الحياة الاجتماعية الريفية بالحياة الاجتماعية الحضرية.

4 . اختلاط الفئات الاجتماعية الدنيا بالفئات الاجتماعية العليا.

5 . منطقة تغير واندماج اجتماعي حضري بالنسبة للنازحين الريفيين(محمد بومخلوف،2001 :ص ص42-43).

المحور الرابع:
السيرورة التاريخية لظهور المدن

1. مدن العصور القديمة
2. مدن العصور الوسطى
3. المدن في عصر التنوير وحتى الثورة الصناعية (1400-1800)
4. المدن والثورة الصناعية الحضرية منذ عام 1800م
5. الخلفية التاريخية للظاهرة الحضرية بالجزائر

السيرورة التاريخية لظهور المدن:

التمهيد :

يعتبر مجال البحث في نشأة المدن وتطورها مسألة هامة ، ومعقدة في نفس الوقت ، وهذا لاعتبار ظهور المدن في الفترات التاريخية ونموها يتحكم فيه ظروف اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية معنية، ودراسة ومعالجة نشأة المدن ونموها يهدف على الكشف عن معالم النمو الحضري وازدياد المدن واتساع حجمها في العالم . ومن خلالها سنتناول المدينة من حيث نشأتها وتطورها في العالم وحتى السيرورة التاريخية للظاهرة الحضرية بالجزائر

1- مدن العصور القديمة:

ظهرت خلال فترة العصور قديمة ، العديد من المدن القديمة عند الإغريق والرومان .كما انه في الفترة ما بين 600 سنة قبل الميلاد وحتى 400 سنة بعد الميلاد ظهرت وتكونت أول مدن كبرى للغرب.وفي أثينا وروما وجدت أول وأعظم مدن في أوروبا . كما ظهرت مدن مثل الإسكندرية وبيزنطيا (الاسطانبول) والتي ذهب بعض المؤرخين إلى أنها كانت تظم عددا كبيرا من السكان . في حين أن أثينا كانت تضم ما بين 20,000 أو200,000 نسمة . وعند الإغريق وفي مصر أثرت ظروف البحر الأبيض المتوسط وتكونت المدن وقد بلغ تعداد سكان روما عام 500 سنة بعد الميلاد حوالي من 26,000-48,000 .

وفي القرن العاشر كانت مدينة بغداد حوالي 300,000 نسمة حيث كانت عاصمة لإمبراطورية قديمة. كما كانت قرطبة تضم حوالي 90,000 نسمة أما إسطنبول فقد كانت تضم 160,000 إلى 200,000 نسمة في فترة الإمبراطورية البيزنطية .

وإذا كان ظهور هذه المدن بحكم عوامل سياسية وتجارية . فإن سقوط بعضها كان بفعل هذه العوامل أيضا . حيث اضمحل وضعها التجاري أو تقلص سيطرتها بحكم الغزوات التي تعرضت لها (عماد مطير الشمري،2015،ص423).

2-مدن العصور الوسطى :

وتأتي فترة العصور الوسطى لتكشف لنا عن متغيرات أخرى لعبت دورا في ظهور المدن الجديدة . فقد نشأت مدن جديدة حول المعسكرات الرومانية وحول الكنيسة . كما أن المدن في معظمها اتسمت بالاستقرار الأول فوق المرتفعات التي تتوفر فيها المياه وحقول الزراعة ، وقد بدأ السكان يزدادون في أوروبا مرة أخرى في القرن العاشر . وبدأت المدن تنمو ويتزايد عدد القرى أيضا إلا أن فترة النمو هذه ما لبثت أن هبطت في عام 1348 م وذلك حينما تعرضت أوروبا للأوبئة التي أتت على نسبة 20% إلى 25 % من السكان في سنتين انتشر فيها الوباء . ما أن جاء عام 1400م حتى انتشر وباء آخر، قل السكان على أثره لحوالي 60% عن حجمهم السابق (غريب محمد سيد أحمد،2006:ص ص103-105).

3-المدن في عصر التنوير وحتى الثورة الصناعية (1400-1800):

أخذ عدد السكان في الازدياد خلال الفترة الأولى من عصر التنوير . وقد ترتب على ذلك ظهور المدن السكنية . ففي إيطاليا ظهرت تغيرات على سكان المدن إذ نجد في «فلورنسا» أن السكان قد أخذوا في تغيرهم خطا صاعدا تارة وهابطا تارة أخرى ، بينما نجد أن سكان «فينسيا روما » قد زادوا إلى الضعف تقريبا.كما أن مدينتي «لندن » و«باريس» قد نمى سكانها بشكل واضح خلال تلك الفترة، إذ قدر عدد سكان باريس عام 1550م ما بين 130,000 إلى 500,000 . وإذا كان نمو السكان قد لعب دوره كمتغير في عملية نمو المدن فإن تأثير التكنولوجيا كان واضحا على النمو السكاني . وذلك خلال الفترة ما بين 1600-1800م ،وذلك لان التقدم التكنولوجي قد ترك تأثيرا كبيرا على المجال التجاري، وبالتالي بدأ الناس يتجمعون في شبه مستعمرات وعليه أخذت المدن تتكون بسرعة واضحة .

وقد أخذ سكان أمريكا الشمالية في النمو المستمر حتى ارتفع معدل النمو هذا من 20 %إلى 30 % وذلك في الحقبة التي تلت الاستقرار . غير أن هذا النمو لا يمكن أن نعزوه في كليته للزيادة الطبيعية في السكان ، أي للفرق بين المواليد والوفيات ، وذلك لان الهجرة قد لعبت دورا كبيرا في زيادة السكان . ومن ثم اعتبرت من العوامل الهامة التي ساعدت على نمو سكان الولايات المتحدة في الفترة من عام 1620م وحتى الحرب العالمية الأولى .

وقد ساعدت الثورة الصناعية في القرن السابع عشر والثامن عشر في إنجلترا على تحقيق تقدم ملموس في التكنولوجيا ، الأمر الذي ساعد على تقدم الصناعات اليدوية والزراعية وبالتالي بدأ السكان يتجمعون في المزارع . ولهذا تزايد الإنتاج الزراعي بشكل واضح خلال القرن الثامن عشر وبالتالي أصبح تزويد سكان الحضر بالغذاء أمرا ممكنا .

أضف لذلك تلك الاكتشافات العلمية التي كان لها أكبر الأثر في رفع معدل نمو السكان ، وذلك لأن العلماء قد أخذوا يبحثون عن وسائل لمقاومة الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة في القرى والمدن . وما أن جاءت اكتشافات العالم البريطاني «ادوارد جنر E.jenner » حتى أمكن حماية المدن نسبيا من عوامل الفناء التي كانت تجرها الأوبئة عليها .

وبذلك كشفت هذه الفترة عن بعض العوامل التي أدت لنمو المدن ، منها نمو السكان ،والتقدم التكنولوجي ، والاكتشافات العلمية التي وفرت الحماية للسكان من الأوبئة ، بالإضافة إلى تقدم الصناعات اليدوية والزراعية .

4-المدن والثورة الصناعية الحضرية منذ عام 1800م :

أخذت المدن تكتسب الخبرة لدعم تقدمها من خلال الحقبان التاريخية المتعاقبة ، وبالتالي بدأت تحقق هذا التقدم بسرعة كبيرة ، غير أنها أدركت أن الحفاظ على هذا التقدم، وتوفير العوامل التي تساعد على دعمه مرهون باكتساب الأساليب الطبيعية الحديثة ، وتحقيق مستويات عالية من الصحة العامة .

وقد ترتب على تحقيق الأمان للمدن من هذه الناحية توفر قدر من الأمان والحماية للطبقة العاملة التي تتزايد بسرعة في ظروف الثورة الصناعية . ومن ثم أخذت معدلات الوفيات في الهبوط بشكل ملموس ، الأمر الذي ترتب عليه تحقيق ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية ، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك حالة إنجلترا التي أخذ معدل الوفيات بين سكانها في الهبوط خلال فترة تبلغ قرنين من الزمان ، كما ترتب على حالة الأمن والاستقرار الذي ساد خلال هذه الحقبة السماح لنمو ظواهر أخرى هامة مثل: ظاهرة الهبوط البسيط في معدل المواليد ، وقد حدث ذلك بصورة أولية في فرنسا منذ منتصف القرن السابع عشر ، وفي ايرلندا حدث نفس الشيء عام 1820م ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حدث ذلك بعد عام 1830م . أما في إنجلترا فقد حدث ذلك خلال عام 1870م .

وقد نشر العلامة «توماس روبرت مالتس» T. Malthus تحليله النقدي المشهور حول مشكلة البؤس والفقر في انجلترا عام 1798م ، حين قرر أنه للتخلص من المشكلة العويصة تلك ، والتي تواجه المجتمع ، علينا أن نرجع لجذور المشكلة والتي حللها على النحو التالي:

إن الفقر والبؤس يأتي للزيادة السريعة جدا في السكان وبذلك عرف «مالتس » المشكلة وحدد العلاج حولها على أساس الحد من الزيادة المستمرة في المواليد الذين يقدمون للمجتمع . وقد تابع مالتس ذلك بسلسلة متعاقبة من الكتابات، التي حاول أن يحث فيها الطبقة العاملة على الإقلال من المواليد. وفي عام 1876م ناقش مالتس الأسلوب والكيفية التي يتم بها السيطرة على معدل الخصوبة.

وقد كان «كنجزلي دافز » K. Davis واحدا ممن اهتموا بالتحضر . ووجه طلبته للدراسات المتعلقة بالحضر . وهو الذي أشار إلى أن العوامل المختلفة التي تساعد مدن أوروبا الغربية على تحقيق درجة عالية من التحضر أكثر من المدن القديمة ، كون مدن أوروبا الغربية قد وصلت لوضعها من خلال جهود متواصلة لتحسين الزراعة والنقل ، وفتح الأرض الجديدة والحرف الجديدة . وأدى ذلك لزيادة النشاط الإنتاجي ، وتقدم التنظيم للحرف اليدوية بالإضافة للثورة الجديدة في إنتاج المصنع. والذي أخذ في الزيادة بواسطة الآلة . ولذلك فإن هذا التحول الاقتصادي في القرن التاسع عشر جاء بمثابة ثورة حضرية على عكس الظروف التي أحاطت بمدن العالم القديم في الهند ومصر والإغريق والرومان ، والتي كانت مرتبطة في كليتها باقتصاد كان زراعيا في المحل الأول . وذلك ما أدى إلى اختفاء مدن العالم القديم .

ومن ثم ساعدت ظروف الحياة في العالم الحديث على انتشار المدن وظهورها ،وأيضا زيادة التحضر (فادية عمر الجولاني ،ص 131-136) .

5- الخلفية التاريخية للظاهرة الحضرية بالجزائر :

إن قيام الحضارات المتعاقبة بالجزائر يفسر أن عملية التحضر كانت قديمة ، أكدتها الكثير من الحفريات والشواهد التاريخية والأثرية ، حيث كانت الجزائر محطة لقيام العديد من الدول والحضارات . وقد شهد المجتمع الجزائري بروز نمطين اجتماعيين هما مجتمع ريفي وأخر حضري .

لقد شهدت الجزائر حضارة البربر وهم السكان الأصليون الجزائريون وقد مرت حياة الحضر في الجزائر بمراحل تاريخية اتسمت بنوايا ظهور المدن تطور البعض منها وزال البعض الأخر انطلاقا من التواجد الفينيقي فالغزو الروماني والوندالي فالبزنطي ،وبعد الفتوحات الإسلامية ، تطورت الكثير من المدن في الجزائر ، إن هذا التراكم والتنوع الثقافي والحضاري صب في دائرة إحداث تغير مهم في نمط الحياة في مختلف الحقبات والفترات التاريخية .

اتسمت مرحلة الاحتلال الروماني (42 ق م –429 م) بإقامة القلاع الحصينة والمراكز الحضرية للجنود الرومان ، بغية الاحتماء من المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي ، ثم بعد أن تم الانتهاء من أمر المقاومة ، قاموا بإنشاء مدن كبيرة احتضنت نسبة معتبرة من المدنيين ،وقدر حجمها بين 500 و2000 نسمة للمدينة الواحدة . لقد كان لهذه المدن الأثر الواضح في تأسيس الشبكة الحضرية في الجزائر أهمها: اكوسيوم (الجزائر) ، سيرتا (قسنطينة) ، هيبوريجيوس (عنابة) ،ايجيلجيلي (جيجل) ،تيمقاد ،كويكول (جميلة) ، سيتيفيس (سطيف)، يوماريا (تلمسان)، وغيرها .

مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا تم إثراء الشبكة الحضرية بشكل كبير ، حيث ازداد عدد المدن مع تعاقب الدويلات على أرض الجزائر ، من الرستميين والاغالبة والصنهاجيين والحماديين والمرابطين والموحدين إلى المرنيين والزيانيين ، وكان أهم المدن : تيهرت ، القليعة ، تلمسان ، المنصورة، بجاية ، المسيلة (قلعة بني حماد)، تنس ، الجزائر.

في الفترة العثمانية أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري ، حيث تعدى تأثيرها الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي لحدودها ، وأضحت تستقطب العديد من المهاجرين بحكم جاذبيتها وتنوع النشاطات الثقافية والترفيهية ، بالإضافة إلى هذه الوظائف الأساسية ، كان للمدينة في الفترة العثمانية دور إداري وعسكري مهم ، فمدينة الجزائر العاصمة كانت العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي ، مدينة المدية عاصمة الإقليم التيطري في (بوبكر حربوش ،جوان 2017 :ص 195) الوسط ، ومدينة قسنطينة مقر باي الشرق .

حينما احتلت فرنسا الجزائر ،سعت إلى فرنسة الأرض الجزائرية من خلال إصدار عدة قوانين أهمها كان القرار المشيخي Senatus Consult المؤرخ في 22 أفريل 1863 ،وقانون Varnier

في 26 جويلية 1873(عمار علوي ، 2006 : ص23) ، وما تلاه من قرارات جائرة وسياسات متعدية دفعت بالسكان إلى ترك أراضيهم الأصلية والتوجيه نحو المدن ، فقد تم سلب نحو 3 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية وتم تسليمها للكولون الأوروبيين ، كما تم تصنيف نحو 3.5 مليون هكتار من الغابات كملكية للدول .

لابد من التذكير أن الاستعمار الفرنسي اعتمد على الشبكة الحضرية الموجودة في سبيل تحقيق هيمنته الاقتصادية ، فقام بإنشاء الموانئ بالمدن الساحلية (وهران ، سكيكدة ، الغزوات ، الجزائر ، بجاية، عنابة ...) وربطها بالمدن الداخلية بشبكة السكك الحديدية ، لنقل الثروات إلى فرنسا . ولقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية مخططات عمرانية جديدة تهدف إلى توسيع الأنسجة العمرانية للمدن عن طريق إنشاء أحياء جديدة وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية لجلب الأوروبيين . ولم تكتف بهذا فحسب ، بل أقامت مدن جديدة يمكن تسميتها بمدن استعمارية منها : سطيف ، باتنة ، سيدي بلعباس والتي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر .

حسب التقديرات المقدمة من طرف المصالح الإحصائية الاستعمارية ، انتقلت نسبة التحضر من 13.9 % سنة 1886 إلى 21.99 % سنة 1936 لتصل إلى 25.05 % سنة 1954 . تضاعف عدد سكان الحضر أربع مرات في مدة 68 سنة لينتقل خلال هذه الفترة من 523000 إلى 2158000 ساكن. خلال مدة 54 سنة أي في الفترة الفاصلة بين 1954 إلى 2008 تضاعف عدد السكان الحضر ما يقارب 10.4 ليصل إلى 22471000 وأصبح يمثل ثلثي سكان الجزائر .

إن الزيادة الكبيرة للسكان الحضر في تلك الفترة تمت خلال مرحلتين ،فمرحلة 1954 –1962 كانت مرحلة الثورة التحريرية ، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى اعتماد سياسة التجميع وخلق المناطق المحرمة في الجبال ، مما دفع بأغلبية السكان إلى هجران الأرياف والجبال ، المرحلة الثانية 1962 –1966 تميزت بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوروبيين . ولقد تضاعف عدد السكان الحضر خمس مرات ما بين 1954 –1966 لينتقل من 320000 إلى 1620000 ساكن.

في الفترة 1966 – 1977 تركزت السياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة حول التصنيع والثورة الزراعية التي كانت تهدف إلى وقف النزيف الديموغرافي الذي كان يعانيه الريف ، حيث انتقل

عدد السكان الحضر من 3.8 مليون ساكن سنة 1966 إلى 6.7 مليون سنة 1977 أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 77 % ومعدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.3 % .

عرفت الفترة 1977 –1987 تتابع زيادة سكان الحضر بشكل أقل من العشرية التي سبقتها أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 71 % ومعدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.5 % . أما الفترة 1987 –1998 فقد عرف معدل الزيادة السنوية انخفاض أكيد من 3.1 % سنة 1987 إلى 2.1 % سنة 1998 . في نفس الاتجاه سجل معدل الزيادة للسكان الحضر نسبة 3.6 % في السنة أي بانخفاض كبير من الفترة التي سبقتها .

ولقد تابعت الفترة بين 1998 –2008 في نفس الاتجاه ، حيث انخفض معدل الزيادة للسكان الحضر إلى 2.9 % ولكن أكبر من معدل الزيادة العامة الذي واصل في انخفاضه إلى 1.6 % (لأول مرة سجلت الجزائر معدل سلبي لمتوسط معدل الزيادة السنوية للريفيين 0.48) .

إن حالة اللاأمن التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات وانخفاض مستوى المعيشة في المناطق الريفية المعزولة،وكذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق من خلال هيمنة القطاع الخاص، جعلت فكرة الإقامة بالمدن مطلب وغاية أغلب الجزائريين(بوبكر حربوش ،جوان 2017: ص ص 195–197).

والمتمعن في ظاهرة النمو الحضري في الجزائر يرى أنه بينما تضاعف عدد السكان الإجمالي بنحو 9.2 منتقلا من 3.752.000 نسمة سنة 1882 إلى 34.080.000 نسمة سنة 2008 ، تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية بنحو 42.9 منتقلا من 523.000 نسمة سنة 1882 إلى أكثر من 22.413.314 نسمة سنة 2008 (O N S، 2008) .

إن الضغط الناتج عن ظاهرة التحضر هاته ألحق أضرارا كبيرة بالظروف الحياتية على مستوى الحضر واختلالات جوهرية في تنظيم مدننا ، كما ظهرت من خلال الصور التالية :

_ نقص فادح في مستوى الخدمات ،المرافق والهياكل القاعدية .

_ الضغط المتزايد للطلب على السكن ، وما قابله من انتشار مريع للسكن الهش .

_ غياب التماسك الاجتماعي وانتشار الهامشية الحضرية .

_ فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط وغير المخطط .

_ مشكلات تلوث البيئة الحضرية بمختلف أنواعها .

_ الاستهلاك غير العقلاني للعقار الحضري .

الرهان إذن يتمثل في الارتقاء من مستوى إعداد سياسات عمرانية لا تنفك تدير وتسير النمو الديموغرافي فقط عن طريق تدخلات متأخرة ، غير منتظمة وغير كافية ، إلى تشكيل قواعد متينة لسياسة جديدة هي سياسة المدينة انطلاقا:

أولا : من تصحيح الاختلالات الموروثة من المرحلة السابقة (التلوث البيئي ، الفقر ، التهميش والإقصاء ، انعدام الأمن ، تدمير التراث ...) .

ثانيا : وضع أسس متينة لمدينة مستدامة تضمن الرفاه المعيشي لسكانها (اجتماعيا واقتصاديا) ، وتحافظ على البيئة الحضرية والموارد الطبيعية التي تحتويها وتحيط بها مع ضمان صفة الديمومة والاستدامة ، ومدينة منصفة مؤهلة للحد من التهميش والإقصاء عبر تقديم خدمات ومرافق مشتركة تجعل من المجال العمراني مجال موحد ورائد للتضامن والانسجام الاجتماعي .(السيد عبد العاطي السيد ،2011: ص97).

المحور الخامس:
مشكلات المدينة وآفاقها المستقبلية

1. النظرة المستقبلية للمدن
2. المشكلات المستقبلية التي تواجه المدن
3. خصائص المدن المستقبلية

مشكلات المدينة وآفاقها المستقبلية:

التمهيد:

لقد استطاعت المدن تقديم مستويات مختلفة من الحياة والخدمات للسكان تعتمد على مدى تطورها وتقدمها في سلم التحضر والتمدن ، كما استطاعت بعض المدن حل المشكلات التي تواجه سكانها ، في حين بقيت الأخرى عاجزة عن تقديم حلول لهذه المشكلات ، وأثرت هذه المشكلات على مستوى الحياة في المدن . ونستطيع القول أن دراسة المدن بتنوعها الجغرافي والثقافي ونسيجها المعقد المتباين هي دراسة متميزة تحتاج لباحثين متميزين لديهم الإعداد والقدرة اللازمة لمثل هذه الدراسات المستقبلية لعملية التحضر والنمو الحضري وكذا الأنماط الجديدة للمدن المستدامة .وطرح نظرة مستقبلية لها .

1- : النظرة المستقبلية للمدن :

لقد تبين مما تقدم ، أن عملية التحضر في العصر الحديث ، مرت باتجاهات حديثة رافقتها تغيرات في التقنية الحديثة وفي النظم الاقتصادية المختلفة وفي السلوك السياسي للدول بشكل عام ، ولعل هذه التغيرات المصاحبة لعملية التحضر في العالم في العصر الحديث ، تجعل من الصعب توقع أنماط واتجاهات التحضر المستقبلية لعملية التحول الحضري في الدول المتقدمة والدول النامية ، ومن هذه الاتجاهات :

1. استمرار عملية التحول الحضري في الدول النامية في المستقبل وبمعدلات سريعة وأكبر من معدل النمو الاقتصادي فيها ، إلا أنه يتوقع أن تضيق الفجوة بين معدل التحضر من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من ناحية ثانية ، مع مرور الزمن . ويتوقع استمرار عملية التحضر في الدول المتقدمة ، ولكن بمعدلات أقل مما هي في الدول النامية . وستصل الدول المتقدمة إلى مرحلة النضج أو الاستقرار في عملية التحضر ، بحيث يسكن المدن بين 75–80 % من مجموع السكان فيها . إلا أن المجتمع ،بشكل عام ، سيستمر في عملية التحول الحضري.

2. ويتوقع أن يصاحب عملية التحضر هذه ، تغير في القيم وأنماط السلوك لدى السكان ، وتغير في السلوك السياسي والاقتصادي ، وفي مفهوم الريف والحضر ،وزيادة التكامل في اقتصاد الريف والمدن .

3. يتميز اتجاه التحضر في الدول النامية لسيطرة المدينة الأولى التي تتضخم وتنموا باستمرار ، فتستقطب أعداد السكان القادمة من الريف ومن مدن أخرى ،كما يصاحبها تركز في الأنشطة الاقتصادية والخدمات ، وعليه فإن لدى المجتمعات في الدول النامية دليلا ضعيفا لمحاولتها تطوير نظم حضرية متكاملة في المستقبل القريب ، على الرغم من محاولة عدد من الأقطار استخدام تقنية الاتصالات الحديثة ، والتخطيط القومي من أجل إيجاد مجتمعات مترابطة فيما بينها ، إلا أنها تبدو محاولات متواضعة ، وقليلة هي الدول النامية التي تحاول جسر الفجوة بين مستويات التنمية المختلفة. ولعل بعض المجموعات السكنية الثقافية والاجتماعية والعرقية والتي تبرز في بعض مدن الدول النامية تشكل حواجز مهمة أمام التكامل في أقطار العالم النامي ، حيث تحتاج الدول إلى مدة أطول للقضاء والسيطرة على هذه المجموعات ، حتى في اليابان والصين .

4. اعتماد استمرار التطور ونمو المدن ، على مستوى العالم ، على النظام الاقتصادي المستقبلي وعلى الاتجاهات الاجتماعية والسياسية لدى المجتمعات . وتؤكد المراجعة التاريخية الآثار القوية لتطور التقنية على عملية التحضر ،وبخاصة التطور التقني في المواصلات والاتصالات وفي مجال الطاقة ، وسيكون لها أثار على استمرار عملية التحضر في المستقبل . وأصبح العالم يسوده التحضر عام 2000 ، حيث سكن المدن أكثر من نصف مجموع سكان العالم ، كما ظهر اتجاه قوي نحو نمو التجمعات الحضرية الضخمة مثل الميجالوبوليس (التجمعات الحضرية الممتدة ، نتيجة نمو وامتداد مجموعة من المدن المتقاربة لتشكل منطقة حضرية متصلة ممتدة عرفت باسم (Megalopolis) .

هذا ويتوقع استمرار الاتصال بجميع أشكاله بين المدن الرئيسية في العالم من خلال شبكة متطورة للاتصالات والمواصلات ، بحيث أمكن اعتبار العالم المعاصر قرية عالمية Global Village .

وتقوم المدينة ،بشكل عام بدور مهم في عملية التطور والنمو ، فتشكل المدن مراكزا للتنمية، وحتى للتدهور ، بالاظافة لذلك تتوضع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المدن فتطور نظام متعدد المراكز في الدول المتقدمة ، وتطور نظام سيطرة المدينة الأولى أو الرئيسية في الدول النامية .

كما يتميز عالمنا المعاصر بعامة ،بمعدلات سريعة لعملية التحضر واستمرار هذا الاتجاه في الدول الأقل نموا ، وانخفاض هذه المعدلات في الدول المتقدمة ، ويصاحب التحضر السريع، وبخاصة في الدول النامية ، مشكلات تدهور البيئة الحضرية ، ونقص في الإسكان والخدمات والمرافق والازدحام ، بالاظافة للعديد من المشكلات الاجتماعية ، التي تعاني منها المدن في الدول النامية، بشكل خاص . ويتميز النظام الحضري في الدول المتقدمة ، بالاظافة إلى تباطؤ في عملية التحضر، بانتقال السكان والأنشطة الاقتصادية إلى الضواحي وأطراف المدن ، وحتى إلى الأماكن الريفية التي كانت تشكل مناطق طرد سكاني ، في أوقات سابقة ، وقد عرف هذا الاتجاه بالحركة المعاكسة (Turn aroand Movement) (عثمان كايد أبو صبحة،2010:ص ص373-375).

2- المشكلات المستقبلية التي تواجه المدن :

يتوقع أن تواجه المدن وأقاليمها الحضرية في المستقبل ، مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية ، إلا أن هذه المشكلات تختلف من قطر لأخر ، ويمكن تجميع المشكلات التي تواجه مدن الدول النامية في مجموعة ، تختلف عن تلك التي تواجه مدن الدول المتقدمة .

2-1مشكلات الدول النامية المستقبلية :

1-توفير الحاجات الأساسية للسكان ، فبغض النظر عن العمر والثقافة والقومية والعقائد والأفكار السياسية ، ومن الحاجات الأساسية : المياه النقية والخدمات الصحية والمدارس والنظم الزراعية والتسويقية، ونظم المواصلات والاتصالات ، فلا بد من توفير هذه الحاجات ، حتى في حدها الأدنى، إلا أن ما يواجه الدول النامية للتمويل والتخطيط اللازمين لهذه الحاجات ، سيما وتمر المجتمعات بنمو سكاني سريع، وارتفاع في المديونية، وتضارب عملية أولويات عمليات التنمية، بالإضافة إلى محدودية الموارد التي لا تكفي لمواجهة وحل هذه المشكلات.

2-بذل الجهود لنشر الأنشطة الحضرية ، من خلال وضع تشريعات تساعد على انتشار السكان وعدم تركزهم ، والعمل على تخفيف سيطرة المدينة الأولى ، وجسر الفجوة بين الريف والحضر .

3-الهجرة من الريف إلى المدن ، وإلى المدينة الأولى ، بشكل خاص الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة وهيمنة المدينة الأولى ، فلا بد من العمل على إيقاف تيار الهجرة هذا ، من خلال عمليات تنمية وتطوير الريف ، والعمل على تشجيع السكان على الاستقرار في الريف وعدم الهجرة نحو المدن .

4-التغيرات والتطور في وسائل المواصلات والاتصالات ، الذي قد يؤثر على تغيير التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعديد من المدن ولسكانها . ولا بد من معرفة كيفية حدوث التغييرات المتوقعة ، وكيفية تأثيرها على المدن ، وبخاصة التي ستنتقل من خاصية المدن قبل الصناعية إلى المدن بعد التصنيع ، ويستحسن أن تتم عملية الانتقال والتغيير في المدن من حالة ما قبل الصناعة إلى حالة ما بعد الصناعة ، أن تتم بالتدريج من التكيف في عالم يتميز بالتعقيد والتناقض .

2-2- مشكلات المدن المستقبلية في الدول المتقدمة :

1- تحسين مستوى الحياة ، حيث يشكل هذا الهدف الاهتمام الرئيسي في الدول المتقدمة ، وبخاصة من قبل الحكومات والمخططين لتحسين ظروف الحياة الصعبة ، حيث تتوافر لجميع السكان المتطلبات الأساسية وبخاصة بيئة صحية ونظيفة ، فيتم التركيز على التلوث بأشكاله المختلفة وعلى المساواة والعدالة في التوظيف والتعليم ، وزيادة برامج التخطيط ومساهمة السكان في ذلك .

2- التكيف مع النمو السكاني البطيء أو مع النمو السكاني الصفر ، ويبدو أن الوضع الديموغرافي الحالي والمستقبلي في الدول المتقدمة، يعمل على تسهيل التخطيط لحياة أفضل ، لأن النمو السكاني سيتناقص أو ربما يختفي مستقبلا . لذلك يتوقع أن يكون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أسهل مع حجم سكاني ثابت ، وسيكون موضع التكيف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع النمو السكاني البطيء أكثر المشكلات التي تواجه الدول المتقدمة الغنية ، إلا أنه في الوقت ذاته ،تتمتع المجتمعات بفوائد كثيرة من بينها تمتع السكان بخدمات ترفيهية وصحية وتعليمية مناسبة ، وإمكانية المحافظة على البيئة أكثر حيوية .

3- التكيف مع مشكلات الطاقة : حيث تتأثر المدن بنقص في كمية الطاقة اللازمة وبارتفاع في أسعارها، فيشكل موضوع الطاقة مشكلة تواجه سكان المدن بغض النظر عن الموقع والثقافة والاتجاهات السياسية .

4- التخطيط لمراكز عمرانية بديلة أو لمراكز المدن (المدن المركزية) أو للضواحي أو للمناطق البعيدة الخارجية الواقعة على هوامش المدن وأطرافها ، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في هذا المجال، كلفة الطاقة ، وبخاصة في المواصلات وإيصال الحاجات البشرية الأساسية للسكان، فقد بذلت جهود كثيرة من أجل إعادة تأهيل وإحياء مراكز المدن وتحديثها (Juntification) بعد تعرضها للتدهور والاضمحلال ، كما تم بناء العديد من المدن الجديدة لتستطيع هذه المدن القيام بوظائفها بشكل أفضل، ويبقى السؤال قائما :

هل ستبذل جهود أكبر في المستقبل لحل مشكلات المدن الحالية والمستقبلية ؟ وما حجم هذه الجهود ؟ ويبدو أن هذا يرتبط بالسوق وبكلفة الطاقة والكلفة الاجتماعية في المستقبل .

وبشكل عام ، تعرضت المدن في الربع الأخير من القرن العشرين لازمات كثيرة مثل التضخم الاقتصادي خلال السبعينات ، ومشكلات تتعلق بالطاقة، بالإضافة إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والجرائم ، وارتفاع أسعار المساكن وبعض المشكلات البيئية ومشكلات أخرى تتعلق بالمفاعلات النووية . كما تعرضت المدن للعديد من المشكلات المالية، ونقص في مستوى الخدمات، وأظهر القطاع العام والخاص تعاونا لحل مشكلة المدن (إلهام حسن ،2005: ص16).

3- خصائص المدن المستقبلية :

يتوقع أن تشكل المدن الكبيرة والصغيرة في المجتمعات ما قبل الصناعية والمجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية ، على مستوى العالم ، جزءا مما يمكن تسميته بالقرية العالمية ،نتيجة لالتقاء الزمان بالمكان Space – Time Convergence حيث تغيرت المشكلات البشرية كما أمكن إشباع الحاجات البشرية الأساسية ، من خلال نظام حضري معقد ومتعاون، فقد كان دوكسايدس Doxiadis قد توقع تطور نظام للمواصلات والاتصالات في القرن الحادي والعشرين ،متعدد النويات، ترتبط فيه المدن الرئيسية والعواصم في العالم ، بعضها ببعض ، فتشكل مدن العالم نويات وعقد لشبكة المواصلات والاتصالات العالمية ،وستشكل مراكز مهمة للأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية .ويذكر" برون ووليامز " بأن المدن العالمية ستشكل مراكز رئيسية للقوة السياسية وللإدارات وللصناعة وللبنوك ولشركات التأمين والمالية ، وللقضاء القومي وللوكالات الحكومية وغير الحكومية القومية والدولية ، كما تشكل مراكز لمنظمات مهنية واتحادات تجارية ، ومراكز رئيسية للموانئ الجوية

والسكك الحديدية ، ومراكز للجامعات والمعاهدة وللمسرح والأوبرا والمطاعم ، وكذلك مراكز للمعلومات والنشر والإعلان والراديو والتلفزيون ولمحطات الفضاء ، وتشكل مركزا لإنتاج السلع والخدمات المتخصصة ، وأسواق دولية ومراكز للمؤتمرات الدولية والحكومية الصناعية والمنظمات التطوعية. وكذلك فإن مساهمة قطاع الخدمات ستزداد بالمقارنة مع مساهمة قطاع الصناعة . بالإضافة لما تقدم، يتوقع تزايد أعداد المدن وتزايد مساحتها ، بحيث يمكن تعبئة الفراغات بين المدن الكبرى وتوسع شبكات المواصلات والاتصالات . ويتوقع تغيرا في اقتصاديات المدن ، ينعكس على مستوى الداخل للسكان وعلى القوة العاملة ، وإيجاد وظائف جديدة في المدن . وسيكون نمو المدن وتوسعها واضحا بشكل كبير ، فتتطور المدن الشريطية بحيث تصبح واسعة ، وتنمو التجمعات الحضرية تظهر على شكل ما يعرف بالميغالوبوليس mégalopolis ، نتيجة نمو المدن وتوسعها والتحامها مع بعضها لتشكل مناطق حضرية ممتدة متلاصقة .

ويتوقع أن تشكل الأنهار والسواحل مناطق جذب جمالية ، ومراكز للنمو والتوسع الحضري في المستقبل . ونتيجة لتطور المواصلات ، فيتوقع أن يزداد التوسع الأفقي للمدن وبخاصة تطور الضواحي، من أجل الوصول إلى مناطق منخفضة الكثافة السكانية بالقرب من المدن الكبرى ، وسيشجع على التطور الحضري والتوسع الأفقي توافر الطاقة في المستقبل .

وستتطور العديد من المدن في الدول النامية على طرق المواصلات ، ويتوقع أن يتم التكامل بين مدن قديمة وأخرى جديدة لتشكل تجمعات حضرية ضخمة ، مما قد يؤدي إلى إيجاد مشكلات جديدة .

قد تمثل معظم المدن في المستقبل واقعها الحاضر ، تمثلا قويا فتظهر عمارات متركزة في مراكزها، تتميز بكثافات سكانية عالية ، وتتطور أشرطة تجارية عريضة ، تختلط مع نويات تجارية بحجوم مختلفة. وقد تتميز المدن القديمة في أوروبا و أمريكا الشمالية بمعدلات نمو أقل ، كما قد تؤدي الكلفة المرتفعة للطاقة إلى ارتفاع الكثافات السكانية على هوامش المدن الضخمة أما مدن الدول النامية ، فيتوقع أن تستمر بمعدلات نمو سريعة ، سيؤثر على النسيج العمراني فيها ، وعلى التركيب الاقتصادي والاجتماعي لسكانها ، نتيجة لاستمرار تدفق المهاجرين من الريف إليها . وقد تتميز المدن المستقبلية بمخططات هندسية جديدة فريدة ، على الرغم من ارتفاع كلفتها ، من أجل إعادة الروح البشرية لهذه المدن .

ويمكن تصنيف الوظائف التي تقوم بها المدن في العصر الحاضر إلى وظائف قبل عهد الصناعة تقوم بها مدن الدول النامية ، ووظائف صناعية تقوم بها مدن الدول المتقدمة ، كما تقوم بعض المدن بوظائف ما بعد مرحلة التصنيع ، فتشمل هذه الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة غير الصناعية تقديم تنوع من الخدمات يشمل تقنية البحث والتنمية والسياحة والترفيه والنشر والاتصالات . وستشهد المدن تطورا وتوسعا في قطاع الصناعة والخدمات ، وتقلصا في قطاع الصناعة الأولية ، وتطورا في القطاع الرابع الذي يرتبط بالمعرفة والمعلوماتية التي تشمل الطلب والتعليم والصحافة والمدن والقانون والبنوك ونظم الحواسيب . وتتميز المدن الصناعية ومدن مرحلة ما قبل الصناعة بأنها ملمومة الشكل مترابطة . (إلهام حسن ،2005 :ص07).

المحور السادس:

نماذج محلية وعالمية للمدن الحديثة

1. المدن الجديدة
2. المدن الذكية
3. المدن متعددة الوظائف

نماذج محلية وعالمية للمدن الحديثة:

التمهيد :

تنوعت المدن باختلاف إمكانيات ككل دولة في العالم المعاصر ، حيث صممت العديد من المدن الحديثة تماشيا ومتطلبات المجتمع والعصر، فمنها المدن الجديدة ومنها الذكية والمستدامة ، ومدن متعددة الوظائف في مختلف أنحاء العالم وسوف نتعرض إلى بعض النماذج لهذه المدن منها المحلية ومنها العالمية .

1- المدن الجديدة:

تبنت العديد من الدول العربية في العشريات الأخيرة وضمن سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية إلى إنشاء العديد من المدن الجديدة بهدف تدعيم اللامركزية الإدارية على مستوى الدولة باعتبار المدن الجديدة تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والتوازن بين المناطق والأقاليم المختلفة ، لأنها مراكز للنمو الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ مشاريع التنمية والنهوض بالمناطق المتخلفة، إلى جانب أهميتها المتنامية في الحد من مشاكل الهجرة والتحضر الزائد الذي تعاني منه المدن الكبرى في الدول العربية.

1-1-المدن الجديدة بالجزائر:

ظهرت تجربة الجزائر في إنشاء المدن الجديدة استجابة للمشاكل التي أفرزها التحضر المتنامي خاصة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية للنطاق المبرمجة فيه (تيجاني بشير، التحضر والتنمية العمرانية بالجزائر، 2000، ص74، 75)

– النطاق الأول: يغطي هذا النطاق إقليم مدينة الجزائر العاصمة (ولايات: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة)، والهدف من إنشاء المدن الجديدة بهذا النطاق التحكم في الزيادة السكانية والحد من الهجرة إلى هذا إقليم العاصمة، والمحافظة على الأراضي الزراعية وحمايتها من الزحف العمراني

– النطاق الثاني: يقع جنوب النطاق الثاني ويغطي 05 ولايات بجاية، تيزي وزو، البويرة، عين الدفلة والشلف. وقد برمجت بهذين النطاقين (الأول، الثاني) 10 مدن جديدة بهدف التحكم في النمو

الحضري لإقليم مدينة الجزائر العاصمة، وقد أعطيت الأولوية في إنشاء لأربعة منها، وكانت الانطلاقة في إنجاز المدينة الجديدة سيدي عبد الله التي تقع في الجهة الغربية من العاصمة على بعد 30كم

– النطاق الثالث: ويغطي هذا النطاق منطقة الهضاب العليا، وهي منطقة واسعة تتباين في خصوصياتها الطبيعية لذلك يمكن تقييمها إلى الهضاب العليا الشرقية وتضم المدن الجديدة التالية: المدينة الجديدة علي منجلي (قسنطينة)، والمدينة الجديدة نقرين والمدينة الجديدة بوخارة (تبسة). الهضاب العليا الغربية وتضم المدينة الجديدة مولاي سليسن (تلمسان)، المدينة الجديدة عين الذهب والمدينة الجديدة قصر الشلالة، الهضاب العليا الوسطى وتضم المدينة الجديدة بوغزول وقد برمجت بهذا النطاق 12 مدينة جديدة.

– النطاق الرابع: يغطي كل الجنوب الجزائري (الصحراء) على مساحة واسعة تقدر نسبتها 87% من مساحة الدولة، تنخفض بها الكثافة السكانية حيث يتوزع السكان في بعض المدن الصغيرة وتتمثل المدن الجديدة في هذا النطاق في: واد بليل والتي يتم إنشاؤها بجوار الموارد البترولية حتى تكون مدينة اقتصادية. –المنصورة والمنعة وواد ناشو ومتليلي التي تقع كلها بولاية غرداية، فهي تشكل عقد رئيسية لشبكة حضرية مستقبلية، –عين الحجاج وحاسي خنيق (عين صالح) والهدف من إنشائهما هو التنمية الزراعية، –عراك وسيدي مولاي (عين أمقل) بهدف التنمية السياحية، –لعوني (تنمرا ست) بهدف تنمية الأنشطة الصناعية والمنجمية، –عين قزام من أجل تنمية الزراعة والخدمات الحدودية. (فؤاد بن غضبان، 2015، ص137، 139)

1-2-إقليم القاهرة الكبير (مصر):

يقع بهذا الإقليم مدينتين جديدتين من الجيل الأول، هما مدينة 15 مايو ومدينة 6 أكتوبر، وتتميزان بـ:

– مدينة 6 أكتوبر: تم إنشاؤها بموجب القرار الرئاسي رقم 504 لسنة 1979، وهي تقع في موقع متميز لأنه قريب من منطقة الأهرامات السياحية بمحافظة الجيزة، حيث أنها تبتعد عن مركز مدينة القاهرة بمسافة 32كم، وترتبط معها من خلال طريق26 يوليو وقد كان الهدف من انجازها هو تخفيف التكتل السكاني بإقليم القاهرة، لذلك فالطاقة السكانية الاستيعابية المخطط لها هو 500000 نسمة.

– مدينة 15 مايو: تقع هذه المدينة جنوب شرق مدينة حلوان الصناعية على بعد 35 كم من القاهرة، يحدها غربا الطريق السريع المزدوج الرئيسي مصر الجديدة – حلوان هو طري الملك خالد، وقد تم إنشاؤها بموجب القرار الرئاسي رقم 119 لسنة1978، كتجمع سكاني 180000 نسمة متكامل الخدمات بالقرب من المناطق الصناعية لمدينة حلوان بهدف توفير السكن والخدمات للعمالة الصناعية.

– إقليم دلتا: يضم هذا الإقليم مدينتين جديدتين من مدن الجيل الأول، هما مدينة السادات ومدينة دمياط الجديدة وتتميزان بـ:

– مدينة السادات: أنشأت هذه المدينة بموجب القرار الرئاسي رقم 123 لسنة 1978 وهي تقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة القاهرة على بعد 93 كم على محور طريق القاهرة– الإسكندرية الصحراوي، وكان الهدف من إنشائها هو تعمير الدلتا وتخفيض الكثافة السكانية بالإقليم لتضم بذلك حجم سكاني قدره 500000 نسمة، وقد اعتبرت هذه المدينة ظهيرا عمرانيا لمحافظة المنوفية للمحافظة على أراضيها الزراعية من الزحف العمراني

– مدينة دمياط الجديدة: تقع مدينة دمياط الجديدة على محور طريق دمياط –رأس البر لتشرف بذلك على ساحل البحر المتوسط، وتم إنشاؤها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 546 لسنة1980 لتضم حجم سكاني قدره 270000 نسمة، لتكون مركز مدني محفز للعمران بمنطقة ميناء دمياط، وتمثل نقطة جذب للاستثمارات والمشروعات الاقتصادية الكبرى، لذلك فهي تصنف ضمن مدن المشروعات الاقتصادية الكبيرة، لذلك فهي تصنف ضمن مدن المشروعات.

– إقليم قناة السويس: تقع به مدينتين من الجيل الأول، هما مدينة العاشر من رمضان ومدينة الصالحية الجديدة، وتتميزان ب:

– مدينة العاشر من رمضان: تقع على طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي على بعد 46 كم من القاهرة و20 كم من مدينة بلبيس ، أنشأت هذه المدينة بموجب القرار الرئاسي رقم249لسنة 1977.

– مدينة الصالحية الجديدة: تقع بمحافظة الشرقية شمال شرق مدينة الزقازيق على بعد 50 كم على محور طريق القصاصين – بور سعيد على بعد 07 كم شمال نزعة الإسماعيلية وتبعد عن القاهرة

بمسافة 110كم وعن السويس بمسافة 90 كم وتم إنشاؤها بقرار مجلس الوزراء رقم 1237 لسنة 1982 .

– إقليم الإسكندرية : يضم مدينة جديدة واحدة من الجيل الأول، هي مدينة برج العرب الجديدة وتقع هذه المدينة الجديدة على الطريق الدولي الشمالي على بعد 60 كم غرب مدينة الإسكندرية،وتبتعد عن الساحل بنحو 07 كم، وقد تم إنشاؤها وفقا للقرار الرئاسي رقم 506 لسنة 1979 بهدف استيعاب الزيادة السكانية بإقليم الإسكندرية.(فؤاد بن غضبان، 2015، ص132)

وعلى الرغم من أن المدن الجديدة في مصر قد حققت مجموعة من الأهداف، مما جذب بعض السكان و خلق فرص عمل و توزيع لعناصر التنمية، وتقليل من حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم، إلا أن هناك بعض الملاحظات يمكن تسجيلها تتعلق بالعديد من المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تلك التجربة، تتمثل فيما يلي:

_ ضعف قدرة هذه المدن الجديدة على جذب السكان (نمو بطئ للسكان) بعد مرور 30 سنة حيث لم تحظ بالأحجام المستهدفة من السكان، رغم أن الهدف الرئيسي والمرجو هو تخفيف حدة الضغط السكاني عن المدن الكبرى الرئيسية خاصة القاهرة الكبرى و الإسكندرية، إن إنشاء المدن الجديدة لم يؤثر على المدن القائمة في جذب الزيادة السكانية.

_لم تؤثر المدن الجديدة في معدلات البطالة رغم إنجاز العديد من المشاريع الصناعية.

_استمرارية الارتباط بين سكان المدن التوابع و المدن الكبرى القائمة (المدينة الأم)للقيام بمهام واجبات اقتصادية و اجتماعية في شكل علاقات وظيفية.

_ظهور نوع من عدم الانسجام الاجتماعي بين السكان ذو التقاليد اجتماعية وثقافية متباينة بالمدن الجديدة.

_سيطرة وظيفة أساسية واحدة في بعض المدن الجديدة خاصة المدن الصناعية ومدن الخدمات أدى إلى وجود نمط متكرر لحياة السكان وعدم وجود تجديد في حياتهم اليومية.

(فؤاد بن غضبان ، 2015، ص133، 135).

1-3- العاصمة الجديدة أبوجا:

شهدت نيجيريا بعد استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين 1960 انفجارا سكانيا ملحوظا، كما أنها تعاني من سوء توزيع السكان على أقاليم الدولة، حيث يتمركزون في الجنوب بالمدن الساحلية خاصة مدينة لاغوس ومدينة بورت هاركورت ومدينة أيبادان، بينما السكان فهم ينتشرون في باقي الأقاليم الشمالية في شكل قرى ريفية، إلى جانب تعدد الأصول العرقية للسكان.وأهم الدوافع التي أدت إلى إنشاء العاصمة الجديدة أبوجا:

- عدم التوازن في التوزيع السكاني بين الشمال بين الشمال والجنوب.

- تباين حاد بين تحضر مفرط في الجنوب وتريف حاد في الشمال.

- نمو سكاني مرتفع في العاصمة القديمة لاغوس حيث وصل سمانها إلى 10688522 نسمة مما جعلها تعاني من المشاكل المتعددة.

- زيادة سكانية سنوية معتبرة تقدر في المتوسط بـ5،3 مليون نسمة.

- القضاء على الأحياء القصديرية العشوائية وإعادة التوازن المكاني بين مختلف أقاليم الدولة.

تخطيط العاصمة الجديدة أبوجا:

تقع العاصمة الجديدة أبوجا في الوسط الجغرافي لدولة نيجيريا، وهو ما يطلق عليه بمنطقة العاصمة الاتحادية وقد وقع هذا الاختيار نتيجة الاختلافات العرقية والدينية للسكان، حيث تم وضع خطط منذ الاستقلال لإنشاء عاصمة جديدة في منطقة تعتبر محايدة لكل الأطراف، وتعد أبوجا من المخطط لها، بمعنى أنه تم تخطيطها لتكون عاصمة البلاد، وهي من المدن الحديثة نسبيا حيث تقرر أن يبدأ العمل في بنائها في أواخر السبعينات لكن نتيجة لاضطرابات السياسية والاقتصادية لم تكتمل المراحل الأولى من المدينة حتى نهاية الثمانينات، وأصبحت عاصمة نيجيريا الرسمية في 12ديسمبر 1991م بدلا من العاصمة القديمة لاغوس (1960-1991)ومن المعالم الجغرافية التي تعرف بها المدينة صخرة آسو وهي عبارة عن صخرة ضخمة يصل ارتفاعها إلى 400م وهي ناتجة عن التآكل بواسطة المياه، ويمتد جنوبا منها جزء كبير من المدينة أين يوجد المجمع الرئاسي والمجلس الوطني والمحكمة العليا.

وقد قامت معظم الدول بنقل سفاراتها إلى أبوجا مع الاحتفاظ بمقراتهم السابقة كقنصليات في العاصمة الاقتصادية لاجوس.

كما تعد أبوجا موطنا للعديد من المتنزهات والحدائق العامة والمساحات الخضراء، ومن أكبر المتنزهات هناك منتزه الألفية الذي قام بتصميمه المهندس المعماري "مانفريدي نيكوليتي".

والجدير بالذكر أن إنشاء العاصمة الجديدة أبوجا بني على أساس تنظيم المجاورات السكنية لها الحجم الأمثل من السكان الذي يضمن توفير الحد الأقصى من الخدمات والمرافق داخل وحدات جغرافية محددة.

إن الهدف من إنشاء العاصمة الجديدة أبوجا لنيجيريا هو تحقيق تنمية حضرية متكاملة وشاملة تعتبر بديلا لنوع التحضر المفرط الموجود في مدينة لاغوس من حيث نمو السكان والمساحة والتخطيط العمراني والمرافق والخدمات والحياة الاجتماعية والأسرية. (فؤاد بن غضبان، 2015، ص141، 145).

1-4-المدن الجديدة في بريطانيا :

تعتبر التجربة البريطانية النموذج الأول في ميدان المدن الجديدة ، والذي تم تعميمه فيما بعد . وقد كانت الانطلاقة الفعلية مع قرار إنشاء أربعة عشر (14) مدينة جديدة مابين (1950 – 1946)، ثمانية منها خططت حول العاصمة لندن اثنتان في كل من شمال شرق انجلترا وضاحية غلاسكو باسكتلندا وبالقرب من كارديف في بلاد الغال . وبعد ذلك وبموجب قرارات جديدة وصل عدد هذه المدن في بريطانيا إلى اثنان وثلاثون (32) مدينة قسمت حسب تاريخ التنفيذ إلى ثلاثة أجيال هي :

1-4-1-مدن الجيل الأول 1946 -1950 :

برمجت في هذه الفترة (14) مدينة ،منها ثمانية في المنطقة الخارجية للعاصمة لندن وستة في المناطق الأخرى من بريطانيا كما ذكرنا سابقا . وكان الهدف من هذه السياسة امتصاص الفائض السكاني في الحواضر الكبرى والحد من مشكلة الاكتظاظ وسوء التنظيم . ولتحسين وضعية بعض الأقاليم المتضررة من الحرب العالمية . ولذا فقد أقيمت حول مواطن مختارة بهدف خلق فرص للعمل بإنشاء صناعات ونشاطات جديدة على مسافة تتراوح بين ثلاثين إلى ستين كيلو متر عن المدينة الأم.

ومن مميزاتها نجد أنها غنية بالتجهيزات والمرافق الجماعية التي تفي بحاجات سكانها (ستون ألف في المتوسط) وحاجات سكان المناطق الصغيرة المجاورة لها .

ويلاحظ أن هذه المدن الجديدة تشبه إلى حد كبير " المدن الحدائقية " لبداية القرن العشرين في كثير من الخصائص منها ما يلي :

_ أنها ليست كبيرة جدا من حيث النطاق السكاني المقترح (60.000 نسمة على المتوسط) أي أنها قريبة مما اقترحه هوارد (35000 نسمة) .

_ أن كثافتها ضعيفة وسكناتها فردية في الغالب مع توفرها على حديقة .

_ أن نسيجها العمراني ليس متراصا ، ولكنها مكونة من عناصر مفصولة بمناطق خضراء واسعة مما يعني أنها مهواة بشكل جيد .

_ أن أحياءها مكونة من وحدات جوار من 10.000 ساكن على المتوسط لكل وحدة ، وتتوفر على مدرستين ابتدائيتين ومختلف الخدمات (روضة أطفال ، متاجر ، الخ...)، أما مناطقها الصناعية فهي واقعة بالقرب من خط السكة الحديدية .

_ أن مركزها الرئيسي مشكل من المكاتب ، وتتركز فيه النشاطات التجارية الكبرى .

_ أنها من حيث التنظيم جاءت في شكل قطاعات منفصلة مما يشجع الإنجاز المتدرج للتوسع المجالي على مراحل متعاقبة ينتج عنها مدينة متناثرة .

وعلى العموم بالرغم من ايجابيات هذا النوع من التعمير ، نلاحظ وجود السلبيات التالية :

- ❖ صغر النطاق السكاني المحدد في 60.000 على المتوسط مما أدى إلى عدم جلب نشاطات القطاع الثالث .
- ❖ تناثر السكن وتعدد المراكز العمرانية الفرعية وضعف التركيز الحضري جراء التصميم المقترح .
- ❖ نقص في الانسجام العمراني بين مختلف مكونات المدن.

1-4-2-مدن الجيل الثاني 1958- 1960 :

جاءت هذه المدن بعد عشر سنوات من المدن الجديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية المذكورة سابقا، وهي نتاج لتطوير مركز أو تجمع عمراني قائم . وقد صممت مع الأخذ بعين الاعتبار تطور عنصر جديد يؤثر في التصميم وهو الحركة الميكانيكية للسيارات ، وكانت أكبر من سابقاتها من حيث النطاق السكاني وبكثافات مرتفعة نسبيا ضمن مساكن جماعية في محاولة لجلب نشاطات القطاع الثالث . وقد بنيت في هذا الشأن سبع مدن أهمها رنكون (Runcorn) وتلفورد (Telford) .

1-4-3-مدن الجيل الثالث ما بعد 1966:

يلاحظ أن أهم ما جاء في هذه المدن من جديد هو رفع النطاق السكاني من(150.000 إلى 200.000) نسمة مقارنة بسابقاتها ، والعدول عن فكرة المناطق الصناعية والتنطيق (Zoning) . أما خصائصها العمرانية فهي :

_ زوال الوحدات الفرعية وخلق وحدات يتراوح عدد سكانها من (12000 إلى 40.000) نسمة في سكن مختلط 80 % منه فردي.

_ التوفير على تجهيزات مميزة ، وذات مركز به نشاطات تسهل من الاستقطاب .

_ التوفر على فرص كبيرة للعمل بما في ذلك العمل في القطاع الثالث .

_ الاعتماد على شبكة متطورة للنقل الجماعي لضمان (50 %)من التنقلات على الأقل .

_ إمكانية التوسع عمرانيا بشكل متوازن ومتناسق في اتجاه المناطق العمرانية القائمة .

_ توسطها مجموعة من التجمعات العمرانية كما هو الحال في مدينة ميلتون (Milton Keyne) التي تقع في وسط لندن وبير منغهام .

_ تشكلها من مجموعة تجمعات عمرانية صغيرة بحيث تقوم بدور القطب التنموي الجاذب وهي ذات كثافة مقبولة (40 مسكن في الهكتار) في المتوسط .

_ في الأخير نلاحظ أن المدن الجديدة البريطانية شكلت وحدات عمرانية مصممة بطريقة إرادية لتمثل انقطاعا كليا (Rupture) مع المدينة العتيقة من النواحي الجغرافية والتصميمية والتاريخية ،

أي أنها تمثل إبعادا صريحا لتاريخ المكان في العمران . (خلف الله بو جمعة ،ب ت:ص ص 128 – 131).

1-5- المدن الجديدة في فرنسا :

لا شك أن هناك ظروف اجتماعية واقتصادية وعمرانية دفعت فرنسا إلى اختيار "المدن الجديدة" كوسيلة لتلبية الاحتياجات المتزايدة في ميدان السكن والتجهيزات . وهذه الظروف متولدة في أساسها عن الحرب العالمية خاصة . وقد تمثلت في :

_ أزمة سكنية خانقة من جراء تدهور حالة البنايات القائمة وتوقف المشاريع .

_ النزوح الريفي المتسارع نحو المدن خاصة باريس .

_ الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت في ركود شامل للاقتصاد .

_ الاحتياج إلى إعادة الإعمار

اكتنف الغموض مصطلح "المدن الجديدة " في فرنسا أكثر من غيرها لأن الأمر في هذا البلد تعلق بعمليات إنجاز مساكن بأعداد كبيرة في ضواحي المدن الرئيسية أطلق عليها اسم المجموعات الكبرى (Grands ensembles) . كما تعلق في بعض الأحيان بعمليات لتسهيل بناء مجمع صناعي جديد كما هو الشأن في مورنكس (Mourinex) بالمنطقة الريفية .

وعلى هذا الأساس صممت المدن الجديدة الفرنسية لتكون أقطابا عمرانية في نفس اتجاه التوسع " بالمدن الأم " وفق مبدأ تعداد المراكز (Polycentrisme) الذي يهدف إلى بلوغ ثلاث غايات هي:

_**كميا** : احتضان جزء هام من التوسع العمراني .

_**كيفيا** : خلق إطار حياتي ملائم في الضاحية عن طريق مراكز مدينة متعددة الوظائف ومجهزة بشكل جيد وبتجهيزات مناسبة .

_**عمرانيا** : خلق مدن متكاملة وحقيقية

ويمكن تقسيم المدن الجديدة الفرنسية إلى ما يلي :

1-إنجازات ما بعد الحرب العالمية الثانية :

دشنت هذه المدن المشكلة أساسا من مجموعات سكنية كبرى عام 1960 ، والتي مثلت عقبة في طريق سياسة استدراك العجز في المرافق الجماعية في ضواحي المدن الفرنسية لعدم برمجة مجموعات سكنية متوازنة مع هذا الهدف . فقد انطلقت السياسة العمرانية الحقيقية بإعداد الرسيمة التوجيهية للتهيئة والتعمير (SDAU) عام 1967 ، وهي عبارة عن مخطط اقترح كوسيلة جديدة لتهيئة وهيكلة حاضرة باريس والمدن الكبرى التي سادتها فوضى عمرانية عن طريق برمجة إنشاء ثمانية مدن جديدة لم تنجز منها في النهاية غير خمسة مدن " أربعة منها فقط تستحق هذا المصطلح وهي سارجي Cergy وإفري Evry ومارن (Marne Lavalée) وسان كوينتين (Saint Quentin) ، أما الخامسة وهي مولان سينار (Méline Sénart) فتعتبر امتداد مهيأ لمدينة مولان (Melun) .

وجدير بالملاحظة أن هذه المدن كلها خاضعة لمجال تأثير حاضرة باريس التي تمتاز بكثافتها السكانية العالية والتركيز المفرط للنشاطات في المركز خضوعا مباشرا . ولها مميزاتها فهي :

_ النطاق السكاني الكبير مقارنة بالمدن الجديدة البريطانية حيث يتراوح بين 400.000 و700.000 نسمة .

_ خلق فرص عمل كبيرة وسيطرة القطاع الثالثي على ذلك ، عكس المدن البريطانية. ولكن هذه الفرص ما هي في الحقيقة "إلا إعادة تموضع وظائف كانت بالمركز " كما يؤكد أحدهم.

_ قلة المساحات الخضراء وكذا التجهيزات الثقافية . (خلف الله بو جمعة ،ب ت:ص ص 131-133).

2-المدن الذكية :

2-1-تجربة مدينة أبو ظبي في تطبيق النقل الذكي:

فرض النمو السريع لمدينة أبو ظبي ضغطا متزايدا على حركة المرور ، مؤديا إلى ظهور مجموعة من المشكلات المرورية منها ، تزايد الاختناقات المرورية في ساعات الذروة على المحاور الرئيسية ، لذا كان لابد من إيجاد حلول ذكية تهدف إلى الإفادة القصوى من السعة الكامنة غير

المستخدمة للطريق بالاعتماد على التقنيات الحديثة وصولا إلى إدارة مرورية أكثر كفاءة ، وللنقل الذكي في مدينة أبو ظبي عدة تطبيقات منها :

- التحكم الآلي بالشارات الضوئية : أدخلت مدينة أبو ظبي الأولى ركائز أنظمة النقل الذكي عام (2000) مع بناء التحكم الآلي بالإشارات الضوئية ، الذي يدير 115 تقاطعا يجري التحكم بها بواسطة نظام تحكم محلي مرتبط بنظام تحكم مركزي عبر شبكة إتصالات سلكية ولاسلكية .

- نظام مراقبة مواقف السيارات : أقامت بلدية أبو ظبي نظاما لمراقبة مواقف السيارات الطابقية بواسطة كميرات مع لوحات إرشادية إلكترونية مربوطة كلها بمركز تحكم مركزي بواسطة شبكة الألياف البصرية ، وأجهزة التسجيل الرقمية .

- نظام إدارة المعطيات المرورية : من خلال الوصول الآني إلى المعلومات المطلوبة في أثناء حوادث المرور وتوثيق هذه الحوادث في الموقع عن طريق تجهيزات داخل سيارة الشرطة ومتصلة مباشرة بمركز التحكم وقاعدة (ميجا كومار ،2015: ص19) معلومات المركبات والسائقين.

2-2-تجربة مدينة مكة :

سعت مدينة مكة لتطبيق النقل الذكي بهدف الحد من الازدحام المروري الذي تعاني منه المدينة في مدد زمنية محددة بسبب أهميتها في مجال السياحة الدينية ومن تطبيقات النقل الذكي في المدينة:

- توجيه الحركة إلكترونيا ، وإدارة الإشارات المرورية .

- إدارة المواقف والتحكم فيها ، ونظام إدارة إشارات المرور فضلا عن إدارة الأحداث المرورية الطارئة .(خلود صادق ومحمد حيان سفور ، 2013 :ص588).

2-3- تجربة مدينة دبي:

قامت مدينة دبي بوضع خطة شاملة لتطبيق تقنيات مرورية حديثة ، إذ نفذ نظام ألي شامل للتحكم بالإشارات الضوئية عام 1995 وذلك لتوقيت هذه الإشارات ، أنشئ من خلال المشروع مركز للتحكم المروري ، وتركيب كاميرات لمراقبة حركة المرور والمساعدة في إدارة الأحداث المرورية

الطارئة ، فضلا عن إنشاء نظام لإدارة أعطال الإشارات الضوئية ، ومن تطبيقات نظام النقل الذكي في المدينة :

- توقيت ديناميكي لدورات الإشارات الضوئية ومراحلها بحسب ظروف المرور على الموقع وحجمه.
- رصد الأعطال أنيا .
- إمكانية إعطاء الأولوية لاتجاهات مرور معينة ولأنواع معينة من مركبات مثل الشرطة والإسعاف .
- إمكانية الاتصال عن بعد مع الشرطة إذ ركبت شاشات طرقية في مركز العمليات التابعة للشرطة .
- التقليل من حوادث السير .(ميجا كومار ،2015: ص 16).

2-4-تجربة مدينة داكوتا :

تعد هذه الولاية من أوائل الولايات التي طبقت نظام النقل الذكي ، ففي عام 1997 بدأت عملية تزويد المسافرين بالمعلومات عن الطرقات والحالة الجوية من خلال الهاتف الجوال ، إلا أن هذه التطبيقات كانت تستخدم بشكل مجزأ دون استخدام إستراتيجية عامة ، لذا هدفت هذه المدينة إلى تطوير تقنيات نظم النقل الذكية القائمة وصولا إلى نظم نقل ذكية متكاملة من خلال صياغة إستراتيجية للنقل الذكي .

تضمنت إستراتيجية النقل الذكي في الولاية عدة تطبيقات منها :

- السلامة المرورية والتقليل من الحوادث : إدارة الحوادث المرورية من خلال مراقبة المركبات ورصدها (حالة الطرق والتقاطعات) ، وتحديد موقع الحادث ، واتخاذ إجراءات الاستجابة، والتنسيق المستمر بين هذه الإجراءات ، كما يمكن أن تتنبأ بالظروف الخطرة التي يمكن أن تسبب الحوادث (الظروف الجوية) ، مع تنبؤ بمواقع هذه الحوادث وأوقاتها ، فضلا عن نشر هذه المعلومات بواسطة (إشارات متحركة (Dms) ، والنصائح الإذاعية على الطرق السريعة (Har)) .
- إدارة حركة المرور : إدارة الطلب على النقل والتحكم بالإشارات المرورية ، والتوجيه الطرقي ، وقياس الانبعاثات والتقليل منها .

- السياحة والسفر : تقديم معلومات للمسافرين قبل الرحلة وفي أثنائها ، تتضمن عدة خيارات للمسافرين منها تقدير زمن الرحلة ، واختيار الطرق المناسبة ، فضلا عن تحديد الطرقات البديلة لتغيير الوجهة عند الضرورة ، كما تتيح إمكانية الدفع الإلكتروني .

- إدارة البيانات : وتتضمن أرشفة البيانات ، وجمع البيانات وتحليل الأداء ، وتطوير آلية لتكامل البيانات .

- المركبات التجارية : عداد إلكتروني للوقود ، وسجل إلكتروني للمركبة والضرائب .

- ومن خلال تجارب المدن السابقة نلاحظ أن كل من مدينتي أبو ظبي ودبي على إدارة حركة المرور ، وإدارة مواقف السيارات ، فضلا عن إدارة مركبات الطوارئ ، في حين ركزت ولاية داكوتا على إدارة الطوارئ بالدرجة الأولى ، وتقديم معلومات عن الحالة الجوية ، والإغلاق الآلي للطرق المتضررة من الأحوال الجوية ، فظلا عن إدارة حركة المرور . (خلود صادق ومحمد حيان سفور ، 2013 :ص ص 588-589)

3- المدن متعددة الوظائف :

3-1- تطوير منطقة باربيكان بلندن عن طريق مجلس البلدية بلندن :

أقيم هذا المشروع في نطاق حدود مدينة لندن القديمة وقد سمي هذا على اسم شارع باربيكان والذي يمر من شرق الموقع إلى غربه ، وتعني كلمة باربيكان إنشاء برج مراقبة على بوابة حصن المدينة أو أجزاء من سور المدينة الروماني والذي كان يحيط بالمدينة لحمايتها ، والذي سمي الشارع على اسمه وهذا الجزء القديم تم الحفاظ عليه في المركز متعدد الوظائف الجديد . إن البناء القديم الوحيد الذي تم الحفاظ عليه في موقع التطوير هو الكنيسة التاريخية القديمة سانت جيلس saint Giles والتي تعود قيمتها التاريخية إلى القرن الثاني عشر .

والموقع الذي يبلغ 35 فدان ، كان مدمرا بالكامل أثر الحرب العالمية الثانية ، وبدأ تحضير الموقع بإزالة جميع المباني القديمة سواء السليم منها أو المدمر باستثناء كنيسة saint Giles ، ويمثل المشروع محاولة لإنشاء بيئة حضرية والتي تقدم أفضل ما في الحياة الحضرية وتتجنب أسوء جوانبها.

لقد تم فصل طرق المشاة عن المركبات من خلال نقل طرق المشاة إلى مستوى أعلى بحوالي 20 قدم عن مستوى الأرض ، أما جميع المركبات والخدمات المرتبطة بها فتوجد بالأسفل .

كما تم إنشاء نظام جديد للمواصلات العامة وتخصيص 23 فدان تحت مستوى الأرض لوقوف السيارات والذي يسع 2500 سيارة. هذا إلى جانب إنشاء طرق للدخول والنقل ، ويحتوي المركز الحضري من المستوى الأرضي حتى الأدوار المتكررة على العديد من الوظائف الحضرية التالية:

-الإسكان: يتكون من 2100 وحدة سكنية في صورة شقق ذات طابق وشقق ذات طابقين ومنازل.

-200غرفة لإسكان الطلاب .

-مساحات للإيجار لسد زيادة الطلب للسكن .

-300.000 قدم مربع مساحة للمكاتب .

-مدارس عامة للبنات والتي يوجد بها حمام للسباحة .

-إنشاء بناء جديد لمدرسة جيلدهال سكول Guildhall School للموسيقى والفنون المسرحية .

-بالإضافة إلى المركز الثقافي والذي يشمل : مكتبة للاستعارة ومعرض للفنون ومسرح وقاعة للحفلات الموسيقية ودار عرض .

إن كل هذه الوظائف حول الحدائق المائية، والمناظر الطبيعية والمتنزهات العامة جعل منها بيئة جاذبة للسكن (حيث خطط المشروع لاستيعاب 6000 ساكن) والتوظيف والزائرين للمركز.

3-2-المدينة – أورنج سيتي ، كاليفورنيا –الولايات المتحدة الأمريكية :

خصصت إدارة مركز بلدية أورنج للمشروع 200 فدان تقريبا لإقامة مركز حضري متعدد الوظائف يقوم على خدمة الضواحي المحيطة متضمنا المجتمعات العمرانية لـ جاردن جروف Garden Grove وسانتا أنا Santa Ana وأورانج Orange .

تعود بداية هذا المشروع إلى أواخر الخمسينات من القرن العشرين ، حيث بدأ ظهور الكثير من المشاكل والصعاب التي جعلت من التصور الكامل للمشروع حتى الآن في تغير دائم. وقد وضع

التنفيذ في صورة مراحل ، تتكون المرحلة الأولى من عدد كبير من المكاتب ومركز للتسوق والتي تم افتتاحها في مايو 1970 ، وفي أثناء ذلك تم إنشاء الجزء الثاني من المتاجر و 441 وحدة سكنية ودورين للعرض كجزء من المركز الترفيهي وعيادة طبية وفندق سياحي . وقد تم تنفيذ الأهداف الرئيسية للمشروع بشكل جيد يتألف من العديد من الوظائف الحضرية الآتية :

1-خدمات تسويقية خاصة بالبيع بالتجزئة .

2-خدمات سكنية (10650 وحدة سكنية).

3-خدمات ترفيهية .

4-خدمات طبية .

5-خدمات خاصة بالمكاتب الإدارية والمالية .

وتحتل المرحلة الأولى مساحة كبيرة من الأرض، وقد تم وصف المرحلة الأولى في الخطة الأساسية master plan كما يلي :

إجمالي المساحة الكلية =3.810.325 ، ومساحة لوقوف السيارات تتسع تقريبا 14.700 سيارة هذه المساحة التي ستستخدم لهذا الغرض تقدر بحوالي 4.839.120 قدم مربع ستحتل جزءا من مساحة الأرض وجزءا من المبنى ، وبعد انتهاء المرحلة الأولى والثانية تم بناء 1.124.500 قدم مربع لتدعيم الوظائف المتعددة ، هذا بالإضافة إلى 1.700 قدم مربع من المتنزهات والحدائق المفتوحة .

3-3-مشروع مركز مدينة بيرلاخ perlach الجديدة بمنطقة ميونيخ Munich بألمانيا :

تعد مدينة ميونيخ ثالث أكبر مدن ألمانيا وعاصمة ولاية بفاريا وتعتبر من أهم المدن الصناعية التي تمتاز بقوة اقتصادية كبيرة نتيجة لوجود كثير من الشركات منها BMW ، وسيمينز وشركة مان لصناعة المركبات الثقيلة وغيرها لذا زادت الكثافة السكانية بها في فترة الستينات والسبعينات نتيجة لصعود تلك القوى الصناعية بها حيث زادت في تلك الفترة حتى وصل عدد سكانها إلى نصف مليون نسمة ، لذا حاول المطورون والمخططون التكيف مع الزيادة السكانية بإنشاء مدن جديدة . وتعد مدينة

بيرلاخ أكبر هذه المدن الجديدة والتي أنشئت على مساحة حوالي 2470 فدان . بعدد 25000 وحدة سكنية تكفي لاستيعاب 80000 نسمة . وبذلك تكون الكثافة السكانية 91 نسمة /فدان . كما ستشمل المدينة الجديدة على مركز متعدد الوظائف والذي يحوي العديد من الوظائف الحضرية بالإضافة إلى كونه يقدم خدمات تجارية ، لذلك فإن تأثيره يمتد خارج نطاق المدينة الجديدة ليخدم تعداد يصل إلى 400000 . ويقع هذا المركز في قلب المنطقة الحضرية والذي يتألف من وظائف حضرية منها :

1-تجارة التجزئة .

2-المكاتب .

3-إسكان .

4-خدمات ثقافية وترفيهية واجتماعية .

5-خدمات رياضية .

6-خدمات صحية وتعليمية .

كما يحتوي على جميع وسائل النقل لمثل : مترو الأنفاق ، مواقف الأوتوبيس وغيرها(أحمد عبد المنعم حامد القطان، 2010:ص ص88-92).

خاتمـة

خاتمــة:

إن الظاهرة الحضرية الحديثة الناتجة عن تفاعل عوامل كثيرة والتي تم التعرض لها من خلال مختلف خصائصها وتاريخها وتنوعها في العديد من المناطق في العالم ، يجعلنا نتصور أن المستقبل هو المجتمع الحضري الذي سيبسط نفوذه على جميع أنماط المعيشة وإمكانيات كل دولة في تطوير وتنمية مدنها وفقا لاحتياجات مجتمعاتها، ومن ثم فإن التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمعات المعاصرة يتمثل في كيفية التحكم في عملية التحضر، وفي تسيير المراكز الحضرية في ظل مشكلات التحضر التلقائي وانتشار وكثرة العشوائيات ومشكلة الاندماج الاجتماعي بالأوساط الحضرية، ومشكل استخدامات الأرض وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تعرفها المدن في المجتمع عامة هذا ما جعلنا نعطي أهمية بالغة للظاهرة الحضرية والتركيز على أهم العناصر المتعلقة بها، وكذا عرض بعض النماذج الحديثة لها في العالم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أحمد أمين أدم(2011)، المدينة وأنماط الحياة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، بيروت ،دار الطليعة.

- أحمد بوذراع،(1997), التطوير الحضري والمناطق الحضرية بالمدن، منشورات جامعة باتنة.

- بشير التيجاني،(2000)التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- تيجاني بشير، (2000)، التحضر والتنمية العمرانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- جاكلين بوجو قارني(2012)، الجغرافيا الحضرية، ت حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجزائر.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2004) ، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسة في علم الاجتماع الحضري ، الإسكندرية ، مصر، مؤسسة شباب الجامعة .

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان(2005)، التخطيط الحضري دراسة في علم الاجتماع ،الإسكندرية، مصر ، مركز الإسكندرية للكتاب .

- خلف الله بو جمعة (ب ت) ، العمران والمدينة ، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع .

- خلف حسين علي الدليمي (2002) ،التخطيط الحضري أسس ومفاهيم ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع .

- زناتي جلول(2015)، النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الطبعة الأولى، الأردن، دار المنهجة للنشر والتوزيع.

- سعيد أحمد هيكل(2011)، علم الاجتماع الحضري، الطبعة الأولى، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع .

- السيد الحسيني (2000) ،المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ، الأزاريطة ، مصر، دار المعرفة الجامعية .

- السيد عبد العاطي السيد (2011) ، علم الاجتماع الحضري ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، مصر، دار المعرفة الجامعية .

- السيد عبد العاطي السيد(2011)، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، دار المسيرة، الأردن.

- السيد عبد العاطي السيد(1997)،علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية كلية الآداب ،جامعة الإسكندرية :مصر.

- عبد الحفيظ محمد شناق (ب ت)،التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار الفكر الجديدة للطباعة والنشر .

- عثمان كايد أبو صبحة (2010) ، جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع .

- علي سالم الشواورة ، جابر الحلاق (2012) ،الجغرافيا الطبيعية والبشرية ،الطبعة الأولى ، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

- عماد مطير الشمري(2015)، الجغرافيا البشرية، الطبعة الأولى،الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.

- عمار علوي (2006)، الملكية والنظام العقاري في الجزائر،الطبعة الرابعة، لجزائر:دار هومة.

- غريب محمد سيد أحمد(2006)،علم الاجتماع الحضري،مصر ،دار المعرفة الجامعية.

- فادية عمر الجولاني(1993) ، علم الاجتماع الحضري ،الإسكندرية :المكتبة المصرية .

- فادية عمر الجولاني(1997): علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب.

- فوزي رضوان العربي(1985)، أنماط التجمعات في الوطن العربي: دراسات في المجتمع العربي، الطبعة الأولى، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، .

- كايد عثمان أبو صبحة(2010)، جغرافية المدن، الطبعة الثالثة،الأردن، دار وائل للنشر.

- محمد السويدي(1984)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.

- محمد بو مخلوف (1999) ، التحضر وواقع المدن الحضرية ،دراسات في المجتمع العربي المعاصر ، تحرير خضر زكريا ، دمشق ، دار الأهالي .

- محمد بومخلوف(2001)، التحضر: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزائر ،دار الأمة .

- محمد عاطف غيث (1983) ،علم الاجتماع الحضري ،بيروت ، دار النهضة العربية .

- محمد عاطف غيث(1986)، المجتمع الحضري، الإسكندرية ، مصر،دار المعرفة الجامعية .

- محمد عباس إبراهيم (2003) ،التنمية والعشوائيات الحضرية اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية،الإسكندرية ،مصر، دار المعرفة الجامعية .

- محمد عبد الفتاح محمد (2002) ،الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث .

- منال طلعت محمود (2001)، التنمية والمجتمع ،المكتب الجامعي الحديث .

الرسائل الجامعية والمحاضرات :

- عبد العزيز بودن (نوفمبر 2001) ، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر ، حالة مدينة قسنطينة ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة .

- -أحمد عبد المنعم حامد القطان (2010) ، منهج تطوير وتحديث المراكز الحضرية الكبرى تطبيقا على منطقة وسط مدينة القاهرة ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية ، جامعة الأزهر ، مصر .

- مريزق مصطفى(1013/2012)، مادة علم الاجتماع الحضري ،في محاضرات السداسي الرابع.

المجلات :

- بو بكر حربوش (جوان 2017) ،النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة أي سياسة للمدينة ؟ ،مجلة العلوم الاجتماعية العدد 24 ،الجزائر.

- خلود صادق ومحمد حيان سفور(2013)، المدن الذكية ودورها في إيجاد حلول للمشكلات العمرانية :حالة دراسية مشكلات النقل في مدينة دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 29 ،العدد 02 ، دمشق.

- إلهام حسن (2005)، تحديات المستقبل في التخطيط الحضري الدروس المستقاة من التجارب الأوروبية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 27، العدد 02 .

- رولا أحمد ميا (2013)، الضواحي السكنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد 29 العدد02 ،بيروت.

التقارير:

- الديوان الوطني للإحصاء(O N S) 2008 .

المراجع الأجنبية

- Benevolo,l ;(1993), la ville dans l'histoire européenne seul, paris.
- Chombart de lauwe ;(1965), p h des hommes et des villes, Payot, paris.
- Jean Rémy,(2000) , la ville : phénomène économique, deuxième édition : economica.
- L'école de Chicago(1984) ، naissance de l'écologie urbaine, textes traduits et présentés par : grafmyer Yves et joseph issac, aubier-Montaigne, paris.
- M,Cote(1993), l'algérie ou l'espace-détourne, média plus, Alger,
- Maris robert(2002), la société urbaine (phénomène sociologique), paris.

- Rémy jean et voye Liliane(1990), sociologie urbaine, in j pierre durant et robert Weil, sociologie contemporaine, ed, vigot.
- Yves chalas(2000), l'invention de la ville, édition economica oaris.
- Yves grafmeryer(1994),sociologie urbaine, Nathan, paris.
- Marc Cote (2005)، l'algérie espace et société ,Constantine , media-plus , 2 ème édition.

مواقع الانترنت :

- ميجا كومار (2015)، بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية ، (Analyse the future IDC) نقلا من : www.idc.com .